



ولا يسعني في مستهل هذه الجلسة، إلا أن أعبر بإسئمتكم جميعاً عن مشاعر الإعتراز التي تغمرنا والتقدير الذي نكنه جميعاً لكافة أجهزة المجلس من مكتب وفرق ومجموعة نيابية، والسيدات والسادة رؤساء اللجن الدائمة ومكاتبها، وكافة أعضاء المجلس، وكذلك لأطره الإدارية على جهودهم الداعمة. وبطبيعة الحال، الشكر لأعضاء الحكومة وفي مقدمتهم السيد رئيس الحكومة، على التعاون الإيجابي والبناء الذي تميزت به مناقشة مشروع القانون المالي في أجواء طبعها مشاعر التقدير المتبادل والإحترام المتبادل وتغليب المصلحة العليا للوطن، أجدد لكم الشكر جميعاً.

والآن أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة المالية والتنمية الإقتصادية، السيد النائب أحمد التومي، وبإسئمتكم كذلك أشكره على الجهود الكبير الذي بذله في أوقات خارج أوقات العمل، شكراً للسيد المقرر.

النائب السيد أحمد التومي، مقرر لجنة المالية والتنمية الإقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر بالتقرير الذي أعدته لجنة المالية والتنمية الإقتصادية، بعد انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 80.18 برسم السنة المالية 2019، وذلك بعد إحالته على مجلس النواب، وفقاً لأحكام الفصل 75 من الدستور ومقتضيات المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

إن مشروع هذا القانون يأتي في ظرفية دولية تطغى عليها التوترات الجيو إستراتيجية والجيو سياسية، ظرفية تشهد تنامي

محضر الجلسة الرابعة عشر بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 6 ربيع الأول 1440هـ (14 نونبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمانية دقائق ابتداء من العاشرة صباحاً والدقيقة الخامسة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية لتقديم تقرير لجنة المالية والتنمية الإقتصادية وتدخلات الفرق والمجموعة النيابية في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

نشروع اليوم في إطار الجلسات العامة مناقشة مشروع القانون المالي رقم 80.13 للسنة المالية 2019، وذلك بالإستماع إلى مكونات المجلس من فرق ومجموعات نيابية ونواب غير المنتسبين، بعد نقاش معمق، مفيد ومثمر، شهدته اللجن الدائمة خلال الأسابيع القليلة الماضية، في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، وكذلك مناقشة الجزء الأول من مشروع القانون المالي والتعديلات المدخلة عليه بلجنة المالية والتنمية الإقتصادية.



3. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاول، وخاصة المقاول المتوسطة والصغرى جدا.

كما ارتكز على الفرضيات والمعطيات المرقمة الآتية:

- توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار، 570 دولار أمريكي للطن كمتوسط لسعرغاز البوطان .
- يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2019 بحوالي 443 مليار درهم، بما فيها 10.5 مليار برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

وتتوزع هذه التحملات كما يلي:

- 306 مليار درهم للميزانية العامة، دون احتساب استهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.
- 2.8 مليار درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.
- 84 مليار درهم للحسابات الخصوصية للخرينة .
- 39 مليار درهم لاستهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

ويقدر المبلغ الإجمالي للموارد ب 417.5 مليار درهم برسم سنة 2019، بما فيها مبلغ 10.5 مليار درهم تتعلق بالمداخيل المرتبطة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية. وهكذا يقدر المبلغ الإجمالي الصافي للموارد برسم 2019، 407 مليار درهم.

وتتوزع على النحو التالي:

- 243 مليار درهم الميزانية العامة، دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.
- 2.8 مليار درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.
- 85 مليار درهم للحسابات الخصوصية للخرينة .

السياسات الحمائية والصراعات التجارية بين القوى الإقتصادية الكبرى. كما يأتي وأسعار المواد الأولية، ولا سيما الغاز والبتترول، تعرف ارتفاعا، وهو ما يشكل مخاطر حقيقية تجاه الاستقرار الإقتصادي واستدامة نمو في عدة جهات من العالم ومنها المغرب.

فعلى الصعيد الوطني يأتي مشروع القانون في سياق وطني يتوخى اعتماد نموذج تنموي جديد، وتطبعه العديد من الإكراهات والتحديات، وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للمواطنين والرفع من مستوى الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وتشغيل، موازاة مع الرفع من معدل النمو الإقتصادي والحد من الفوارق المجالية، ومعلوم أن هذه التحديات تقتضي منا جميعا، أغلبية ومعارضة، أن نكثف الجهود للتفاعل إيجابيا مع مطالب المواطنين المشروعة والعدالة، والإنكباب على تنزيل التوجهات الملكية، المتضمنة خاصة في خطاب العرش، وذكرى ثورة الملك والشعب، والخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 12 أكتوبر 2018.

السيدات والسادة،

إن الحكومة وفي مبادرتها عند تقديم مشروع قانون المالية 2019، في شخص السيد وزير الإقتصاد والمالية، الذي لا يفوتني هنا أن أهنته خالصا على الثقة التي حظي بها في تولي شؤون وزارة الإقتصاد والمالية، كما أمتنى له كامل التوفيق في مهامه، اتخذت كإطار مرجعي لهذا المشروع، التوجهات الملكية السامية، الواردة في خطب جلالة الملك، الأخيرة، كما استندت كذلك إلى الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2017-2021.

وهكذا فقد ارتكز مشروع قانون المالية لسنة 2019 حول

المحاور التالية:

1. دعم القطاعات الإجتماعية والتعليم والصحة والتشغيل.
2. تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية.



الشباب حاملي الشهادات، وشددوا على حاجة البلاد لسياسات عمومية ناجعة لفائدة الشباب، كما طالبو الحكومة بتنفيذ ما تعهدت به رؤساء الفرق البرلمانية اتجاه أشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

السيدات والسادة،

لقد تمحور النقاش العام لمشروع القانون في جانبه المتعلق بتقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية كذلك حول الجهوية المتقدمة، حيث تم تلمين مواصلة الحكومة للمجهود المالي الموجه لدعم الجهات عبر الرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 4 إلى 5%، إلى جانب اعتمادات إضافية من الميزانية العامة للدولة.

إلى ذلك وبخصوص دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار انصبت مداخلات السادة والسيدات النواب بداية حول الإستثمار العمومي، على اعتبار أنه يعد رافعة للإستثمار الخاص ودعامة أساسية في التنمية، وفي هذا الإطار كان سؤال التقائية السياسة والبرامج العمومية حاضر لدى العديد من المتدخلين الذين شددوا على ضرورة ضمان التنسيق والتكامل اللازم على هذا المستوى لتحقيق الفعالية والنجاح المتوخاة، كما عبر بعض السيدات والسادة النواب عن انشغالهم بشأن أوضاع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تعرف اختلالات على مستوى حكومتها وتديرها كما أشرت إلى ذلك تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

وبخصوص الإستثمار الخاص وما تسعى إليه الحكومة من تحفيز في هذا الشأن سجل السيدات والسادة النواب بارتياح الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية في الموضوع والمتجسدة في تصفية الدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم خلال السنوات الماضية بالنسبة للقطاع الخاص وكذا المقاولات

• 76مداخيل الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.

ويجدر الذكر هنا أن مشروع القانون يتوقع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.2%، ومعدل عجز الميزانية يقدر ب 3.7، دون احتساب الموارد المتأتية من الخوصصة.

السيدات والسادة،

لقد اختلفت القراءات الأولية لمشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019، حيث أن هناك من السيدات والسادة النواب من وجد في هذا المشروع خطوة أولى في مسار تجديد النموذج التنموي للبلاد، ومنهم من صنفه في خانة باقي قوانين المالية السابقة، بعيدا عن تطلعات المواطنين وعن البرنامج الحكومي المتعاقد بشأنه مع البرلمان، ومفتقدا للمسة السياسية.

وفيما يخص تقييم السيدات والسادة النواب لما حملة المشروع من تدابير ومقتضيات، ثمنوا بصفة عامة ما تبذله الحكومة من مجهودات في اتجاه الرفع من الإعتمادات المرصودة للقطاعات الإجتماعية، وخاصة التعليم والصحة، حيث بلغ 68 مليار درهم بالنسبة لقطاع التعليم و28 مليار بالنسبة لقطاع الصحة.

وأثار السيدات والسادة النواب مسألة التوظيف بالتعاقد، حيث عبر البعض عن رفضهم لهذه السياسة وشددوا على ضرورة ضمان الاستقرار المهني لهيئة التدريس وإخراج هذه الفئة من جو الإحتجاج وإدماجها في المنظومة ذات العلاقة، كما طرحوا مسألة التعاقد في علاقتها بالتكوين البيداغوجي اللازم للمتعاقدين.

وفي قطاع الصحة، سجلوا أن خلق 4000 منصب مالي مهم، رغم أهميته يبقى دون سد الخصاص الذي تعرفه العديد من المؤسسات الإستشفائية.

وفي جانب التشغيل، ربط السيدات والسادة النواب بين مطلب التشغيل والاحتجاجات اليومية وهجرة الأدمغة للعديد من



فبالنسبة لقطاع التعليم أكد السيد الوزير أنه رغم ما حققته بلادنا من إنجازات في هذا المجال، أن هناك تحديات مرتبطة بالأساس بالهدر المدرسي، وتعميم التعليم الأولي وضعف الجودة، وأنه سيتم رفعها في إطار تنزيل رؤية استراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، وجوابا على مسألة التعاقد أورد السيد الوزير أن المتعاقدين يتمتعون بجميع الضمانات والإمكانيات الممنوحة لزملائهم النظاميين في ما يتعلق بالأجر والترقي والتغطية الاجتماعية وباقي الحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون الأساسي للوظيفة العمومية، كما يتقيدون بنفس واجبات موظفي الإدارات العمومية.

هذا، وأشار السيد الوزير أن قطاع الصحة وعلى الرغم من استفادته من إمكانيات مالية وبشرية فلا زال يعرف مجموعة من التحديات على مستوى الحكامة والتوزيع المجالي للموارد البشرية، وضمان الولوج للخدمات الإستشفائية وخاصة لحاملي بطاقات رميد.

وفيما يتعلق بالتشغيل أفاد السيد الوزير أن أبرز نقاط الضعف في نموذج التنمية والإقتصاد الحالي تتجسد في محدودية نسبة نمو في إحداث فرص الشغل موضحا أن حل إشكالية التشغيل يمر عبر تقوية دور المنظومة التعليمية في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، ودعم ومواكبة المقاولات وبتحفيز الاستثمار الخاص وتشجيع المقاولات المبتدئة والمبتكرة.

وبشأن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، أعلن السيد الوزير أن الحكومة أعدت مشروع قانون خاص بالسجل الاجتماعي الموحد، والذي سيشكل قاعدة معلوماتية شاملة لتوحيد المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والأسر، وأعطاء رؤية واضحة حول الفئات الهشة والفقيرة التي تستجيب لشروط الاستفادة من الإعانات والبرامج الاجتماعية.

العمومية، كما ثمنوا الآليات الرامية إلى تحسين شروط ولوج الشركات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا للتمويل، وكذا مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع خصوصيات الشركات الصغرى والمتوسطة خاصة عبر تقليص سعر الضريبة المذكورة من 20% إلى 17,5%. وفي هذا السياق شدد معظم المتدخلين على ضرورة مراجعة النظام الجبائي في اتجاه توسيع وعائه وإدماج القطاع غير المهيكل، وتقييم الإعفاءات الضريبية ذلك أن الإقتراحات الحكومية على مستوى المدونة العامة للضرائب تعتبر محتشمة.

السيدات والسادة،

وتفاعلا مع ما تمت إثارته من ملاحظات وما تم التعبير عنه من مواقف بشأن شتى مضامين المشروع، ذكر السيد وزير الإقتصاد والمالية أن مشروع القانون تم إعداده في إطار التنسيق التام بين مكونات الأغلبية باستناد إلى التوجهات الملكية السامية، لجلالة الملك، حفظه الله، وإلى البرنامج الحكومي، وشدد على ثلاث أولويات:

أولا- القضية الوطنية الأولى وما تتطلبه من يقظة وتعبئة جماعية في مواجهة خصوم الوحدة الترابية.

ثانيا- القضايا الإستعجالية المرتبطة بالتعليم والصحة والتشغيل وبرامج الحماية الاجتماعية وإعادة الثقة للمقاولين، للمقاولات واستعادة دينامية الاستثمار.

ثالثا- المساهمة كل من موقعه وبحسب مواقفه ومرجعياته في تقديم مقترحات بشأن إعادة صياغة النموذج التنموي المنشود لبلادنا، واعتبر أن المطالب الاجتماعية الملحة والمشروعة للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وكذا دعم الاستثمار أولويات أكد عليها جلالة الملك، في خطبه الأخيرة، يجب التفاعل معها.



27 وذلك في إطار تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المجتمع، والذي يبلغ 20.5 مليار درهم حتى متم مارس 2018. وبعد ذلك شرعت اللجنة في الدراسة التفصيلية لمختلف مواد المشروع القانون المالي المذكور طبقا للضوابط المنصوص عليها في المادة 182 من النظام الداخلي لمجلس النواب؛

السيدات والسادة،

لقد حاولت من خلال هذه المقدمة أن أعرض أمامكم ملخصا للمجهودات التي كرستها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، لدراسة مشروع قانون المالية والذي تجدون بشأنها أبوابا خصصت للمناقشة العامة، وجواب السيد الوزير والمناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون المذكور وجواب الحكومة، ثم مختلف مقترحات التعديلات المقدمة ونتائج التصويت عليها وعلى الجزء الأول من ذات المشروع.

وبالمناسبة سمحوا لي أن أتوجه بالشكر للسيد الوزير على تفاعله الإيجابي والصريح مع تساؤلات وملاحظات السيدات والسادة النواب وللسيد عبد الله بووانو رئيس اللجنة على حسن تسييره لاجتماعات اللجنة، وإلى جانبه الأطر الإدارية بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بالمجلس، والتي عملت جاهدة من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة النواب.

وتتويجا لأشغال اللجنة فقد خصصت هذه الأخيرة يومي الجمعة 9 و 10 نوفمبر 2018 لتلقي مقترحات التعديلات حيث توصلت بمقترحات تعديلات بلغت في مجموعها 224 تعديلا 4 تعديلات من طرف الحكومة، 61 تعديلا من طرف فرق ومجموعة الأغلبية 96 تعديلا من فريق الأصالة والمعاصرة، 50 تعديلا من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية و 13 تعديلا من النائبين مصطفى شناوي وعمر بلافريج عن الحزب الاشتراكي الموحد، وفي اجتماعها المنعقد يوم الأحد 11 نوفمبر

وعلى مستوى ما جاء من تساؤلات بخصوص الإستثمار ودعم المقاوله حرص السيد الوزير في جوابه على الربط بين مردودية الاستثمارات العمومية من حيث خلق الثروة وإحداث فرص الشغل ودورها في خلق البنيات الأساسية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل، وعلاقة بذلك استعرض السيد الوزير ما حققه مخطط المغرب الأخضر من نتائج إيجابية إن على مستوى الصادرات أو على المستوى الإجتماعي أو على المستوى مختلف سلاسل الإنتاج.

وبخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية أكد السيد الوزير أن المشاكل المرتبطة بتراكم مديونيتها والضغط المتزايد على خزينتها تفرض القيام بإعادة هيكلتها، مضيفا أنه تم إطلاق الحوارات الإستراتيجية مع هذه المؤسسات والمقاولات بهذا الخصوص، كما تم إطلاق برنامج تفويت المقاولات العمومية للقطاع الخاص مع إمكانية تحويل بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة وفتح رأسمالها للخواص.

وبشأن دعم الإستثمار الخاص وجوابا على تساؤلات السيدات والسادة النواب، أفاد السيد الوزير أنه سيتم الإخراج السريع لميثاق الإستثمار وباقي القوانين التي دعا إليها جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، وإصلاح المراكز الجهوية للإستثمار، ولم يفد السيد الوزير التذكير بالمناظرة الوطنية التي تعتمد الوزارة عقدها في بحر السنة القادمة حول إصلاح النظام الجبائي بما فيه المحلي توخيا لعدالة ضريبية أكبر وحماية لدافعي الضرائب، وأوضح فيما يخص التصفية الكلية للضريبة على القيمة المضافة المتراكمة خلال السنوات الماضية بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص وكذا المقاولات العمومية والبالغ 40 مليار درهم أنه تم التوقيع في 10 أكتوبر 2018 على إتفاق تم بموجبه تحويل مستحقات الجمع الشريف للفوسفاط للمؤسسات البنكية بغرض تسديدها من طرف الدولة وفقا لجدول زمني يمتد على الفترة 19



آليات وإجراءات واعتمادات قانونية ومالية للوفاء بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، وبما يمكن من الاستجابة لحاجيات وانتظارات المواطنين والمواطنات.

وفي البداية لا بد أن أبدأ بحمد الله سبحانه وتعالى على نعمة الأمن والأمان والاستقرار التي تنعم بها بلدنا وعلى ما من به علينا سبحانه من أمطار الخير والبركات ونسأله سبحانه وتعالى المزيد من فضله وكرامه.

السيد الرئيس، ونحن نجتمع اليوم في هذه اللحظة الدقيقة نتذكر أن بلادنا عاشت وما تزال على إيقاع تفاعلات متلاحقة تأتي في ظل تنامي دينامية واسعة على مستوى الوعي الوطني الجماعي وتعرف تنامي المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الاحتجاجات الفتوية والمجالية ومختلف التعبيرات الشعبية، وهو ما تجلّى في الحسيمة وزاكورة وجردة وغيرها، وكذا في إنتاج أشكال جديدة للفعل الجماعي تمثلت في حملة المقاطعات لمجموعة من البضائع، وهو ما جعل المزاج العام موسوماً بتنامي القلق الاجتماعي المطبوع بأشكال مختلفة من التوتر يترجم باحتجاجات مختلفة وبرزت بعض الظواهر المؤلمة كشبكات للهجرة غير الشرعية تستغل الوضع الاجتماعي وبالخصوص لفئة الشباب، كل هذا يتطلب منا جميعاً توفير التفاعل الاستباقي والإيجابي مع مطالب المواطنين ومع ما تحمله من رسائل تثير الانتباه إلى إشكالات سياسية وإشكالات في السياسات العمومية وفي إنتاج الثروة واختلالات تدبيرها وتوزيعها وبلورة حلول لمعالجة الجدية والمسؤولية للأسباب والدواعي الحقيقية التي تكمن وراء ذلك وتجاوز منطق المعالجات الظرفية والتفاعلات المناسباتية والشكلية بشكل يمكن بلادنا من ربح رهان الإصلاح والإستقرار والتنمية.

وهي مناسبة لنشتمن عالياً القرار الملكي السامي، القاضي بالعمفو على عدد من معتقلي أحداث الحسيمة ومعتقلي ما يسمى

2018 صادقت لجنة المالية والتنمية على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 80.18 برسم السنة المالية 2019 كما يلي:

الموافقون: 24

المعارضون: 13

الممتنعون: لا أحد

شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا للسيد المقرر، ننتقل الآن إلى المناقشة العامة بإعطاء الكلمة للسيد الرئيس إدريس الأزمي الإدريسي باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نجتمع اليوم لنناقش مشروع قانون المالية 2019 وهي فرصة سنوية مهمة للوقوف بنفس مستقبلي لاستخلاص الدروس والعبر بما طبع السنة المنصرمة من تطورات وأحداث على المستويات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا لتقييم السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والاطلاع بالخصوص على ما برمجته الحكومة من خلال هذا القانون من



لشعاراتنا حول الديمقراطية واستقلالية القرار الحزبي وانسجام المواقف والمواقع ويضع الجميع في حرج أمام سؤال السياسة الجادة والمسؤولية التي تخلق الأمل وتفتح الآفاق وتنمي الشعور بالانتماء وتعزز المواطن وعلاقة بآخر هذه التفاعلات، والتي ظهرت بعد قرار إضافة ساعة إلى التوقيت القانوني للمملكة فإننا بالفريق ندعو الحكومة إلى مواصلة الحوار والمزيد من الإنصات وحسن التفاعل بغرض تعبئة الشروط اللازمة لضمان حسن اعتماد التوقيت الجديد في أجواء مناسبة تحقق المقصد والمصالح الوطنية الداعية إلى اتخاذ هذا القرار وتأخذ بعين الاعتبار إكراهات المواطنين والمواطنات.

وبغض النظر عن ما يمكن تسجيله من ملاحظات وانتقادات على طريقة اعتماد هذه الساعة من تسرع أو ارتباك فإننا نسجل بإيجابية أن الحكومة تفاعلت مع هذه الملاحظات والانتقادات بصدر رحب وعقدت سلسلة من اللقاءات مع جمعيات الآباء والنقابات التعليمية لبلورة حلول عملية للتوقيت المدرسي وتفويض ملامته مع الواقع المحلي للجهات المسؤولة جهويا وإقليميا، وهناك وبقدر ما نؤكد على ما يضمنه الدستور والقانون من حرية التظاهر والتجمع السلمي وما سجلناه بإيجابية من تعامل الحكومة والقوات والسلطات الأمنية بطريقة مسؤولة وبهدوء مع مختلف التظاهرات والمسيرات، فإننا نستنكر بقوة بعض الممارسات المشينة والمعزولة والتي لا تليق بناشئتنا بما تمثله من تجاوز للقانون، ومس بالرموز الوطنية من مثل إحراق العلم الوطني، وهي ممارسات نعتبرها خطأ أحمر لا يمكن التساهل معها أو القبول بها تحت أي ذريعة حفاظا على المشترك الوطني، وضمانا للإستقرار والأمن، ورعيًا لممارسة الحريات في نطاق المواطنة والحرية المسؤولة وتلازم بين حقوق وواجبات المواطن. فالعلم الوطني يجسد رمزا كبيرا للوحدة الوطنية، ولتضحيات جسام ودماء زكية طاهرة قدمها آلاف الشهداء من أبناء الوطن دفاعا عن استقلال ووحدة واستقرار وأمن الوطن والمواطنين، وهو رمز للجميع.

بالسلفية الجهادية وهو ما يتناغم مع المقاربة المغربية المتميزة والحكيمة في معالجة الإشكالات والمبينة على التصالح والمعالجة الشمولية للتوترات الاجتماعية، ونتمنى أن يستمر هذا النفس الإيجابي والمبادرات الحكيمة من أجل امتصاص مخلفات هذه الأحداث مؤكداً من جهة أخرى على أهمية الحرص على توفير شروط المحاكمة العادلة لكل المتابعين أمام القضاء والعمل على تعزيز تحصيل حرية الصحافة المسؤولة وضمان حرية التعبير.

كما نعبر عن ارتياحنا بدعوة جلالته، في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية إلى اعتبار هذه المرحلة مرحلة شعارها ربط المسؤولية والعمل الجاد ودعوته إلى التعبئة الشاملة والعمل الجماعي في ظل احترام القناعات والاختلافات في المساهمة في دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا وحرصه على مواكبة الهيئات السياسية وتحفيزها على تجديد أساليب عملها بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

وهنا نؤكد على الدور الكبير للأحزاب السياسية الوطنية في تأطير المجتمع ونعتبر أن الحفاظ على استقلاليتها وفعاليتها أساسي في البناء الديمقراطي وهو صمام أمان لضمان ممارسة رشيدة للفعل الديمقراطي ومتوازنة لحرية التعبير، كما نعتبر أن إعادة الثقة في الفعل السياسي وفي الفاعل السياسي والرفع من شأنهما مسؤولية الجميع فهي مسؤولية الدولة أولا وهي مسؤولية الأحزاب ومسؤولية المجتمع، إذ لا يمكن لأي نموذج تنموي أن ينجح وينفذ إلى قلب المجتمع إلا باستعادة الثقة في العملية السياسية وتعزيز المناخ السياسي الحر وترسيخ الاختيار الديمقراطي وتوفير شروط التنمية العادلة.

وهنا لا يفوتنا أن نسجل بكل أسف أن بعض المحطات والاستحقاقات من مثل انتخاب رئيس مجلس المستشارين تعطي إشارات سلبية عن مسارنا الديمقراطي بما تشكله من امتحان



السيد الرئيس،

الثغور، ولما تقوم به من أدوار إنسانية نبيلة، كما نحیی وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الذين يسهرون ليل نهار بوطنية ويقظة ومهنية وتفان على استقرار وأمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

وهي مناسبة لنشمن عالیا مضمون الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء، الذي أكد على استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين الشقيقين، واقتراح جلالته، إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور، وذلك بهدف معالجة واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغاربي بما يتناقض مع القواسم والمصالح المشتركة لشعوب المنطقة. ونتمنى صادقین أن يتفاعل أشقائنا بالجزائر مع هذه المبادرة، اعتبارا لما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، وانطلاقا من تاريخنا وكفاحنا المشترك، ومساهمة في صنع مستقبلنا ومصيرنا المشترك بما يحقق ما تطمح إليه شعوبنا من حرية وديمقراطية وعيش كريم ومساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة وتحقيق التنمية والتغلب على عوامل الفرقة والإحباط والتخلف.

وبخصوص قضايا أمتنا العربية والإسلامية، نعزز في إطار الإجماع الوطني الرسمي والشعبي بالدعم الموصول والمساندة المطلقة والتضامن الوثيق للشعب المغربي قيادة وشعبا للقضية العادلة لشعبنا الفلسطيني البطل، وحقه الثابت في إقامة دولته على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. ونندد مرة أخرى بالقرار الجائر للولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس، وبكل ما يتعرض له الفلسطينيون من ظلم واعتداء وهمجية يومية، وفي مواجهات مسيرة العودة السلمية والبطولية.

وفي ما يتعلق بقضيتنا الوطنية الأولى، يأتي مشروع القانون المالي لهذه السنة في ظرفية حساسة ومفصلية تتميز بدينامية جديدة على مستوى مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية، من خلال إعادة إطلاق المفاوضات، كما تتميز هذه الظرفية بمواصلة تحقيق مكتسبات هامة لصالح بلادنا، في إطار الوضوح في المبادئ والثبات في المرجعيات التي يركز عليها الموقف المغربي، كما حددها جلالته الملك، في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء، والمتمثلة أساسا في أنه لا لأي حل لقضية الصحراء خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، والرفض القاطع لأي تجاوز أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب وبمصالحه العليا.

وفي المقابل، نسجل حالة من التيه والتخبط عند خصوم وحدتنا الترابية، وهو ما يجسده تزايد الإستفزات والخطوات المتهورة، حيث قام الانفصاليون بمحاولات عدة على مستوى "الكركرات" و"بئر الحلو" و"تيفاريتي"، قبل أن ينحنو أمام ردود الفعل القوية للمغرب والمغاربة، وقرارات مجلس الأمن لتعود المليشيات الانفصالية إلى الإنسحاب والرضوخ. وقد كان رد المغرب على هذه الإستفزات والمناورات حاسما وقويا، كما أن الشعب المغربي عبر بقيادة جلالته الملك، عن موقف موحد وصارم تجاه هذه الإستفزات، يعزز الإجماع الوطني الثابت والجبهة الداخلية الموحدة حول ثوابت الأمة ووحدها الترابية.

وبهذه المناسبة، ندعو الحكومة إلى مواصلة إعطاء الأولوية اللازمة لتنفيذ إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، بما يضمن تعزيز الإزدهار والتنمية لهذه الأقاليم، ومساهمة أبنائها في تدبير شؤونهم. ونغتنم هذه الفرصة، لتوجهه بتحية تقدير وإكبار إلى قواتنا المسلحة الملكية المرابطة على



الصف والمصير المشترك ويحصن منطقتنا وعمقنا من مخاطر التشرذم والانقسام.

السيد الرئيس،

وبخصوص دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون، ومواصلة إصلاح منظومة العدالة وتدعيم سيادة القانون واستقلالية القضاء. لا بد أن نقف عند التحول الكبير الذي شهدته بلادنا هذه السنة، والذي تجلّى أساسا في إرساء السلطة القضائية وفي نقل اختصاصات وزير العدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة. وكل إصلاح جديد وكبير، يغير جذريا نموجا وتوازنا كان قائما منذ عقود، لا بد أن يثير مخاوفا وقلقا لدى الرأي العام، وهو يتابع خطواته الأولى ولا سيما إذا تتالت مجموعة من المساطر والإجراءات والدعاوى لا يستوعبها جيدا الرأي العام، وتثير لديه تساؤلات ومخاوف حول مدى احترام القانون، وضمن المتابعة والمحكمة العادلة بشأنها. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والتعبير، وتوفير شروط المحكمة العادلة، والتمسك بضوابط سيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف وصيانة حقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات في إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات.

وبخصوص إقرار القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية، نسجل وفاء الحكومة بالتزامها في البرنامج الحكومي بإحالة القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، وتنسيقها مع البرلمان بهدف اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور، وقوانين هيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية المحالة على البرلمان، ومن ضمنها القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين، والقانون المتعلق بمهنة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والقانون المتعلق بالجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والجلس الوطني

ونسجل بارتياح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو الماضي، بإدانتها لاستخدام إسرائيل للقوة مع المدنيين الفلسطينيين، ومطالبتها للأمين العام بأن يقدم مقترحات بشأن سبل ووسائل ضمان أمن وحماية وسلامة الفلسطينيين. ومن جهة أخرى، نندد وندعو الجميع إلى اليقظة والحذر في المواجهة والتصدي لبعض الممارسات المعزولة التي يقوم بها البعض في سياق السعي إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم، كالقيام بزيارات مشبوهة للكيان الغاصب، وتيسير زيارة بعض مجرمي الحرب لبلدنا، وهذا ما سنتصدى له مع شعبنا الوفي لهذه القضية، ولن نسمح بجر بلدنا لمستنقعات التطبيع والخيانة.

كما نعزز في هذا المقام، بالدور الإيجابي الكبير لجلالة الملك، باعتباره رئيس لجنة القدس على مبادراته في دعم فلسطين والمقدسيين، سواء من خلال إقامة مستشفى ميداني بغزة، أو إرسال المساعدات لكل الفلسطينيين دعما لهم على صمودهم البطولي في وجه بطش الصهاينة المعتصبين، والذي وبعد أن وجه رسالتين إلى الرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة، مؤكدا فيهما أن أي مساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة، عبر مرة أخرى في رسالته إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس المنعقد ببلدنا في يونيو 2018، أن القدس كانت ولا تزال عاصمة لفلسطين، وأن قرار الولايات المتحدة الأمريكية هي خطوة مرفوضة وتتعارض مع القانون الدولي ومع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونجدد إشاراتنا بمواقف ومجهودات جلالته، بما يتمتع به من مصداقية واعتبار وتقدير بالمبادرة للتضامن والتآزر مع الدول الشقيقة، وتعزيز العلاقات الأخوية والتاريخية والشراكة الاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي تجمع بين دولنا بما يخدم وحدة



تقييم السياسات العمومية طبقا لأحكام الدستور. وهنا نسجل بإيجابية ما تم على مستوى مقترحات القوانين، وإن لم يكن السيد الوزير، ما زال داك الشي شوية، دفعو إيوا غير سرعو، أغلبية ومعارضة. ما تم تسجيله على مستوى مقترحات القوانين، وندعو الحكومة إلى مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، هنا خصنا نتجاوزو ديك المنطق والواقع التقليدي ديال أن الحكومة وحدها تشرع ما زال هاذ المنطق الدستوري الجديد ما زال ما بغيناش ندخلو فيه، راه البرلمان هو اللي عندو التشريع والمبادرات التشريعية البرلمانية راه ستكون مهمة، وتسرع العملية، وتحل إشكاليات كبيرة من خلال البرلمان. فداك المنطق التقليدي ديال الحكومة، الأمانة العامة للحكومة خصنا نتجاوزوه.

كما نتمن ما تم تسجيله على مستوى مراقبة وتقييم السياسات العمومية، كصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وصندوق التجهيز الجماعي، وصندوق دعم التماسك الاجتماعي وغيرها.. لكننا لا نفهم ومن موقعنا في الأغلبية، وانطلاقا من حرص الفريق، ودوره الكبير والملتزم في كل المحطات، وحضوره النوعي والمتميز في اللجان والجلسات العامة، لا يمكن أن نتفهم أو أن نتغافل عن الغياب المتكرر وغيرالمبرر لبعض الوزراء في جلسات الأسئلة الشفوية، وتحلفهم عن الاستجابة لعقد لجان نياية لمناقشة مواضيع هامة وطائرة تمم الرأي العام الوطني والمصلحة الوطنية. السيد الوزير، اطلعوا على الخزان ديال الطلب ديال عقد اللجان غريب، في الوقت اللي البرلمان كلما طلب منه تيجي وزير أو السيد رئيس الحكومة أو الحكومة تطلب من البرلمان أن يعقد جلسة عامة أو أن يعقد لجنة مخصصة لقضايا وطنية تنجيو تنجيو وبالليل، وبالتالي خاص الحكومة يكون عندها نفس حرصا على بلدنا ماشي قضية ديال أغلبية ومعارضة، الحكومة راهها مؤسسة، البرلمان راه مؤسسة خاص الحكومة تستجب للطلبات ديال عقد اللجان وديال الجلسات العامة مع البرلمان.

لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط. وندعو الحكومة إلى تسريع استكمال القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة إلى ضرورة السعي إلى تسريع إخراج وتقديم الدعم الكامل لهذه المجالس والهيئات، في حلتها الدستورية الجديدة وتركيبها القانونية الجديدة في أقرب وقت حتى تقوم بدورها في تكامل مع باقي المؤسسات الدستورية الأخرى، ومن ضمنها مجلس المنافسة، لتمكينه من القيام بدوره على الوجه الأكمل كضامن للمنافسة الحرة في الحقل الإقتصادي والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة. ومن هنا نتساءل عن سبب التأخر في إخراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تركيبته الجديدة، والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، بعد أن كما تذكرون هذا المجلس، البرلمان تفاعل إيجابيا مع إخراج هذا المجلس لأننا نريد أن نحافظ على المؤسسات الدستورية التي تحمي الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا، ونريد أن نحافظ على صورة بلدنا داخليا وخارجيا. للأسف البرلمان تفاعل بإيجابية وبسرعة مع هذا المجلس، لكن من بعد بدا وكأن الأمر عادي، وكأنه ليس هناك أية سرعة وأية استعجالية، فلذلك هذا المجلس ينبغي أن يأخذ طريقه إلى الوجود من خلال تركيبة جديدة، ومن خلال ترتيب الآليات الوطنية لحقوق حماية حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، نذكر بالتزام الحكومة في البرنامج الحكومي -احنا نتعلقو على داك الشي اللي درناه، على داك الشي وقفنا على هاذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نلتزمو وتنوفيو خاص يكون الوفاء-. ومن جهة أخرى نذكر بالتزام الحكومة في البرنامج الحكومي بإقامة علاقات تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان، في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، وتفاعل الحكومة الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية، وكذا مبادرات



وسنقوم بأدوارنا كما يجب لأن الحفاظ والدفاع على مصالح بلادنا العليا، وثوابتها الجامعة وأمنها، واستقرارها، وتلاحم كل مكونات شعبها وخيره، لا يمكن أن يساوم أو يقايض أو يستبدل بأي مصلحة دنيا أو أغلبية.

وهنا غنقول واحد الكلمة، الفاعل السياسي والمسؤول السياسي ولاسيما إن كانت الحكومة عليه أن ينتقي كلماته وأن يختارها، لأن الكلمة ديال الوزير ليست كلمة تائهة أو اعتباطية، وهي كلمة لا تساعد -الكلمات البذيئة والسيئة- لا تساعد على مواصلة حفاظ استقرار بلادنا، ما كاينش التخريب في البلاد، كايين أحزاب وطنية جادة تؤدي أدوارها الدستورية وتساهم في استقرار بلدها وفي أمنه، فكل واحد يحضي فمو.

وفي موضوع آخر، وبخصوص المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول أسعار بيع المحروقات السائلة للعموم وشروط المنافسة بعد قرار التحرير، والتي شكلت حدثا رقايا مهما ونوعيا خلال هذه السنة. يؤكد الفريق اعترازه بمبادرته إلى اقتراح تشكيل هذه المهمة الاستطلاعية، وبمساهمته في تفعيل آلية من آليات العمل البرلماني الجاد والمسؤول والاستباقي، في إطار مهامه الدستورية الرقابية على قطاع اقتصادي، رقابية على قطاع اقتصادي، ولذلك فنواب الأمة يتفاعلون مع انتظارات وتعبيرات المواطنين ودفاعا عن حقوقهم المشروعة وخدمة للصالح العام.

وهنا لا بد أن نؤكد مرة أخرى إشاراتنا بإصلاح صندوق المقاصة، ورفع الدعم عن المحروقات الذي اعتمدته الحكومة السابقة برئاسة الأستاذ عبد الإله بنكيران، بنفس اجتماعي قوي، وبتحرير لرقابة مالية الدولة وبتوفير الاعتمادات اللازمة التي نفتخر بها اليوم ونزيد في التعليم وفي الصحة، وحتى في المخطط الأخضر، وحتى في العالم القروي وحتى في جميع.. لو لم نغم بتلك الإصلاحات، ما كان لنا أن نوفر هذه الاعتمادات التي نفتخر بها اليوم ونقول بأننا زدنا وندعم القطاعات الاجتماعية، وندعم

قلت، في الوقت الذي يستجيب فيه البرلمان وبسرعة وكلمة دعي إلى ذلك إلى عقد جلسات عامة أو لجان للمساهمة في معالجة مواضيع صعبة قياما بأدواره الدستورية ومساهمة منه في تلطيف الأجواء والحفاظ على الثقة والاستقرار وللدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية والتصدي لخصوم وحدتنا الترابية ومصالحنا الوطنية. كما لا يمكن أن نتفهم، أو نقبل أية محاولة لفرض طريقة معينة في النقاش والتسيير من مثل الاقتصار على النقاش السياسي والنقاش التقني، هذا راه برلمان ما كاينش النقاش السياسي والنقاش التقني، كايين النقاش السياسي والنقاش التقني مخلطين يدو في يد خوه. أو تقليص الزمن النيابي واختصاره أو السعي إلى تعييب بعض قطاعات عن منطقتي المساءلة وتقييم السياسات العمومية، فأبي برلمان هذا الذي يمكن أن يفرض في أدواره الدستورية والسياسية والرقابية؟

ولذلك نقول بكل مسؤولية كفريق برلماني يحترم نفسه، ووي لأدواره التي يؤديها بموضوعية وإخلاص وبنية حسنة إن التعالي على المؤسسات، وعدم احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة أمام البرلمان، هو الذي يؤدي إلى عدم مراعاة الاستباقية والاستماع فقط إلى الأصوات الممجدة، وعدم الانتباه في الوقت المناسب إلى الأخطاء وتداركها في حينها، مما يجنب بلادنا الزلازل السياسية، فكما يقال: "رحم الله امرئ أهدى إلي عيوبي". فهذا هو دور ممثلي الأمة في التنبيه والتبليغ لصوت المواطنين، وعلى الحكومة وكل الوزراء، وكل القطاعات، بدون استثناء أن تتجاوب مع البرلمان وأن تخضع لرقابته بما يعرف بالإنجازات ويثمنها وهي كثيرة، ويقوم الاختلالات ويتداركها وهي كذلك كثيرة، فالكمال لله وحده، والعمل البشري بقدر ما يحالفه النجاح بتوفيق الله وتيسيره والتعاون والتناصح، بقدر ما هو معرض للخطأ والتقصير. ولهذا الغرض أسس الدستور وأوجب فصل السلط وتوازنها وتعاونها. فنحن لسنا ولن نكون أغلبية ميكانيكية أو كتلة عددية مصوتة،



العدالة والتنمية ملزمة بتقرير مهمة استطلاعية وحريصة على تطبيقه وتنزيله، أما اللي عندو شي حاجة في دماغو وحدة أخرى ومن غير المهمة الاستطلاعية يديرها، ولكن ما يكذبش على العدالة والتنمية لأنه مازال حي يرزق.

السيد الرئيس،

بعد هذا السياق الغني، سأمر إلى محاولة السؤال للجواب عفوا، الجواب هم يسألون ونحن نجيب، الجواب على سؤال هل هاذ مشروع قانون المالية والمميزات ديالو هل تستجيب لهذا السياق اللي تحدثنا عليه سابقا؟ أولا نسجل بارتياح كبير أن المشروع ينخرط بإرادية في تنزيل، السي مبدع غير خليك هاذ الشي اللي جاي زوين، نسجل بارتياح كبير...

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، شيئا ما من الانضباط، محبة في السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

أنا منضبط للرئاسة، احنا الشرعية عندنا في الدم، نسجل بارتياح كبير أن المشروع ينخرط بإرادية في تنزيل التوجهات والتدابير التي دعا إليه جلالة الملك، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، وافتتاح السنة التشريعية والتي ركزت بشكل أساسي على مجموعة من القطاعات الاجتماعية، وتحسين حكامه برامج الدعم والحماية الاجتماعية ودعم الإستثمار والتشغيل ودعوتة الحكومة لإيجاد الحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة، وتسريع مسار إعادة بلورة نموذجنا التنموي؛

- **ثانيا** : نسجل أن مشروع قانون المالية يركز مباشرة على أولويات وإجراءات البرنامج الحكومي، الذي صادق عليه مجلس

الاستثمار، وندعم المقاوله ونردو 40 مليار ديال الدرهم ديال الضريبة على القيمة المضافة، راه هذا من هذا . كما ننوه بالتوصيات التي توجت عمل المهمة الاستطلاعية، وندعو الحكومة إلى ضرورة الإخراج الفوري لتوصياتها كاملة، وكما قلت، وسأكرر وسأعيد هذه مؤسسة برلمانية، هذا تقرير رسمي ما مفاكينش خاص التقرير ينزل والتوصيات تنزل، مراعاة لمصلحة الاقتصاد الوطني، ومراعاة للقدرة الشرائية للمواطن، هذا راه تقرير ماشي يبقى جالس في الرفوف هذا تقرير خاصو يطبق.

كما نؤكد على ضرورة وأهمية واستعجالية تفعيل مجلس المنافسة، كهيئة دستورية مستقلة مكلفة بضمان المنافسة الحرة والمشروعة والشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق ومراقبة الممارسات المنافسة لها، والممارسات التجارية. وهنا غنوضح واحد المسألة لأنه في الحصة ديال التعديلات، احنا جالسين والناس تيكثبو على براء، ها هما العدالة والتنمية، النفاق السياسي، ما بغاوش يزيدو في المحروقات، ما بغاوش يهبطو من.. التوصيات ديال اللجنة راهها متاحة ومعروفة، يجيب لي شي واحد اللجنة تقول بأنه اتفقنا على الزيادة في الضريبة على الشركات ديال المحروقات، ولا اتفقنا في اللجنة وفي المهمة الاستطلاعية على التخفيض ديال الرسم على الاستيراد. اللي اتفقنا عليه وأوصينا به جميعا وهو نعتمدو الآليات اللي كاينة على براء، مع العلم أن المغرب من الناحية الضريبية على المحروقات هو الأقل تضريبا، ومع أنه الأقل تضريبا قلنا أودي الحكومة تعتمد واحد الآلية مرنة تطلع الضريبة ملى تكون السوق هابط، وتتهبط الضريبة ملى تكون السوق طالع، هاذ الشي اللي اتفقنا عليه، فكفانا من المغالطات العدالة والتنمية راه معروف، كفى من المغالطات ومن نقل ما يدور في اللجن بطريقة مغلوطة إلى الرأي العام.



وعلى المستوى الإقتصادي، على النموذج التنموي الجديد أن يحرر الطاقات وأن يفسح المجال للتنافس الحر وحرية المبادرة والمقولة باعتبارها أساسا لإنعاش الإستثمار والنمو والتشغيل، وعدم الإكتفاء بالموجود والمساهمة في تكبير في الثروة الوطنية عوض الركون للمواقع والمصالح المكتسبة وأن يقطع مع تنازع المصالح واستغلال مواقع النفوذ والامتياز في الميدان الإقتصادي، وأن ينهي الممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الإقتصادي والإحتكار والهيمنة، وكل الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة والشفافية والإنصاف في العلاقات الإقتصادية، وعليه في الأخير على نموذجنا التنموي أن يعزز التضامن والتماسك الاجتماعي، ويوسع الحماية الاجتماعية ويعززها ويهتم بالفئات والمجالات الهشة، وأن يفتح آفاقا جديدة للإرتقاء الاجتماعي من خلال الرفع من فعالية الموارد المالية المستثمرة في التربية والتكوين وتيسير تعليم وتكوين متاح للجميع بجودة عالية يطور الكفاءات ويشجع الإبتكار.

الآن، السيد الرئيس، غشوفو ما مدى تناغم إجراءات قانون المالية مع أولويات العمل الحكومي، ومع الأولويات التي حددها البرنامج، وسألخصها في ثلاثة ديال المحاور:

الإجراءات التي جابها المشروع في المحور الاجتماعي، وهي مهمة، الإجراءات التي جابها المشروع في المحور الإقتصادي وهي كذلك مهمة، والإجراءات التي جاء بها المشروع في مجال الإصلاحات.

ففي المحور الاجتماعي نسجل بارتياح كبير الإجراءات التي اعتمدها الحكومة في التركيز على دعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وسأذكر في هاد الخصوص مجموعة من الإجراءات تنويرا للرأي العام الوطني:

النواب، والمتمثلة في دعم الخيار الديمقراطي، وترسيخ الجهورية، وتعزيز النزاهة، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتطوير النموذج الإقتصادي، والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة، وهو ما يعزز الثقة في العمل السياسي، وينسجم مع مبدأ الوفاء بالعهود والإلتزامات، ويساهم في تعزيز تطبيق المبادئ الدستورية، ومن ضمنها ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- **ثالثا**: نسجل كذلك أن مشروع قانون المالية بنفسه الاجتماعي المتميز، يشكل خطوة أولى، وإن كانت أولى غير كافية على درب مسار تجديد النموذج التنموي بما حمله هذا المشروع من نفس تضامني يضع أولويات منسجمة تسعى في نفس الوقت وبالتوازن المطلوب إلى دعم القطاعات الاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإعطاء دينامية جديدة للإستثمار ودعم المقاولات. وهي مناسبة لنذكر الحكومة بين يدي محاولة تجديد نموذجنا التنموي ببعض الرسائل المهمة التي ينبغي أن تأخذها بعين الإعتبار على المستويات السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى السياسي، لا بد من التذكير أن نجاح وإنجاح أي برنامج تنموي، ونموذج تنموي رهين باستعادة الثقة في العملية السياسية، وتعزيز المناخ السياسي الحر، وترسيخ الإختيار الديمقراطي، إذ لا تنمية بدون احترام الإرادة الشعبية، ولا تنمية بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون استقلال القرار الحزبي، لذا فعلى النموذج التنموي أن يرصد الإنجازات في مجال الحقوق والحريات وألا يسمح بأي تراجع عن كل المكتسبات التي حققتها بلادنا وأن تكون له القدرة على أن يفتح كل ما كانت الحاجة إلى ذلك آفاقا جديدة على درب الديمقراطية والمواطنة الملتزمة وحقوق الإنسان؛



يصلح، أما نجيو نقولو الملف ديال التقاعد هكذا ببساطة، ما دار فيه والو، أو ما غادي يدي والو راه غير مسؤول هاذ الكلام هذا.

ثانيا- في المحور الاجتماعي، الرفع من عدد المناصب المالية المخولة بالأساس لمجموعة من القطاعات المهمة سواء تعلق الأمر بالأمن أو الدفاع الوطني أو التعليم أو الصحة، تخصيص إمكانيات مالية مهمة لقطاع التعليم 68 مليار ديال الإعتمادات زائد 5,4 كيفما قلت في السابق، قطاع الصحة 16,3 ديال المليار ديال الدرهم كاعتمادات زائد 1,5، إحداث أزيد من 40.000 منصب شغل عمومي من خلال، سواء من خلال التوظيف بالمباراة أو من خلال التعاقد بالمباراة، تعميم برنامج تيسير بحيث أن الحصة ستبلغ أكثر من 2 مليون، 2,1 مليون ديال التلاميذ وديال التلميذات اللي غادي يستافدو، في الوقت اللي كان كيستافد في السابق 700 تقريبا ثلاثة دالمرات، ثلاثة ديال المرات الزيادة في المستفيدين، وهذا نظام مهم، أولا تيسر الفئات الضعيفة ويساعدها على يعني البقاء في القسم باش حتى ترتقي اجتماعيا، اتخاذا مجموعة من الإجراءات اللي تتهم بعض الفئات، رصد 600 مليون ديال الدرهم لدعم الأرامل، 150 مليون ديال الدرهم للأشخاص في وضعية إعاقة، 1,8 مليار درهم يرسم منح الطلبة، 1,6 مليار درهم لبرنامج المساعدة الطبية الريميد، هاذ الإجراءات السيد الوزير ما كانت لتكون وهاذ الزيادات لو لم تكن هناك إصلاحات حقيقية ومن ضمنها إصلاح نظام المقاصة ورفع الدعم عن المحروقات، اللي في السابق ما كناش نعرفو فين تيمشي، دبا رجعنا نعرفوه فين تيمشي، فهو تيمشي للأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة والمنح ديال الطلبة والنظام ديال المساعدة الطبية وتيسير وإلى آخره، فهذه هي الإصلاحات الحقيقية اللي تنتفض المالية العمومية وتفتح آفاقا إجتماعية وإستجابة للمواطنين.

تنزيل برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في العالم القروي، بتخصيص وهذا برنامج مهم في فك العزلة، في تحسين الربط

أولا- نسجل الرفع من الإعتمادات المالية للشق الاجتماعي اللي جات بإضافة 17 ديال المليار ديال الدرهم في قانون المالية 2019 مقارنة مع 2018 واللي مشات بالخصوص الزيادة ديال 5 ديال المليار لحماية القدرة الشرائية للمواطنين هادي إضافة 3.3 مليار ديال الدرهم كإضافة في الرفع من كتلة الأجور، 5.4 مليار ديال الدرهم كإضافة للرفع في الميزانية ديال التعليم، ومليار ونص ديال الدرهم كإضافة في الصحة، ومليار ديال الدرهم إضافي في مواصلة إصلاح نظام المعاشات، معنى أن الإصلاح ديال نظام المعاشات هنا لا بد نوقفو على هاد القضية ديال نظام المعاشات لأنه هاد الملف يتطلب الإعتراف والإنصاف، ما يمكنش نجيو دابا ونقول أودي الملف ديال التقاعد راه ما زال كما كان عليه، وأن شيئا لم يحدث وهذا ما خصوش يكون في العلاقات بين المؤسسات، وما خصوش يكون في الخطاب العام، هاد الملف ديال التقاعد الكل يعلم أنه منذ سنوات كانت ستأتيه سكتة قلبية في 2021 كان غيوقف في 2021، اتخاذا إجراءات الحكومة السابقة لم يسبقها مثيل من الإجراءات، وتحملت فيها الحكومة المسؤولية السياسية والشجاعة السياسية باعتبار أن الحكومات تأتي ماشي باش تسخن بلايصها، تأتي من أجل أن تقوم باللازم من الإصلاحات باش تزيد البلاد، واخا الحكومة تيرجع اللور، المهم هو تزيد البلاد القدام، وتعاملات الحكومة مع هاد الملف ديال التقاعد بهاد المنطق، ديال المنطق ماشي بالحرص، ولكنه بالمنطق ديال التواصل مع المواطنين وتبليغهم بالإشكالية اللي مطروحة وقامت بإجراءات غير مسبوقة، ومن باب الإنصاف صحيح أن الملف ديال التقاعد ماشي تعلق نهائيا أو كايبة محطة أخرى من الإصلاحات، ولكن باش نزيدو محطة أخرى خاصنا نفهمو الشعب ديالنا بأنه داك الشئ اللي وقع راه تحملنا فيه المسؤولية وراه مهم، وراه وطد ووصل لواحد المحطة أخرى أو يجي واحد آخر



الموحد لأن هاد البرامج صحيح أنه كايين مجهود اجتماعي كبير في القطاعات الاجتماعية وفي برامج اجتماعية، ولكن كيفما شار إلى ذلك جلالة الملك، في إحدى خطبه هاد المجهود كايين صعوبة في المقروئية ديالو وكذلك صعوبة في التأكد من أن هذه المجهودات تصل حقيقة إلى من يستحق، والسبيل الوحيد لهذا وكذلك لتطوير هذه البرامج وترشيدها السبيل الوحيد هو السجل الاجتماعي موحد اللي مكن من الضبط ديال الفئات اللي تتكون في هشاشة، وقد تتطور إلى وضعية أخرى جيدة أو فئات أخرى اللي تتكون في وضعية جيدة وتنزل إلى الهشاشة فهاد السجل الاجتماعي ينبغي أن تركز الحكومة عليه وأن تخرجه في أقرب وقت.

النقطة الثانية، هو برنامج الرميد برنامج المساعدة الطبية هذا برنامج مهم اجتماعي وتيساهم بكل قوة في هاد اللحمة الوطنية لأنه مجموع فئات كثيرة من المواطنين اللي أصبحو يحصلون على المساعدة الطبية ويلجون إلى الخدمات الطبية، ولكن شي مرة شي حاجة منين تتنجح تيكون الإشكال ديالها في النجاح ديالها بما أنه نجح واعطى هاد الفرصة راه جا عندنا مشكل حقيقي في نفس الميدان ديال التدبير ديال المستشفيات في التجهيزات، فكيفي واحد الحرص على أن هذا النظام كيفما تكلمنا على النجاح ديالو في السنة الأولى وفي السنة الثانية من خلال أنه واحد المجموعة ديال الناس تسجلو واستافدو ينبغي أن نحرص على استدامته وعلى تطوير خدماته وتطوير خدمات المستشفى العمومي.

وفي هاد المحور الاجتماعي، بغيت في الأخير نشير لقضية ديال الحوار الاجتماعي وهي مهمة لأنه تذكرو جميعا الدعوة ديال جلالة الملك، في خطاب العرش الأخير، على اعتماد الحوار الاجتماعي بشكل منتظم والتواصل بين الحكومة والنقابات وكما قال جلالته، وبغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج، دابا احنا نشوفو كايين نتائج والحوار الاجتماعي واقف،

بالشبكة الطرقية، في تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، في تعميم الكهرباء، في تحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم، هاد البرنامج اللي كان أطلقه جلالة الملك، بغلاف مالي يتجاوز 50 مليار ديال الدرهم في الحكومة السابقة، والآن تنزلونه بتوافق وتعاون مع الجهات، هذا برنامج فيه العناية بالعالم القروي بنفس المنطق، هاذيك 50 مليار ديال الدرهم ما كانت لتكون لو لم تكون هناك إصلاحات اللي وسعات الهامش في الميزانية، واللي جعلت أنه بإمكان أن نقوم بمثل هذه الإصلاحات، هذا للإهتمام بالعالم القروي وبالفلاح.

إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي أطلقها جلالة الملك، في شتنبر الأخير، واللي ساهمت فيها الميزانية ديال هاد السنة بمليار و800 مليون ديال الدرهم من أجل تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزاً، ما نتكلموش على أن مازال ما يناهز 18 ديال المليار ديال الدرهم في الصندوق ديال المقاصة لدعم البوطا والدقيق والسكر، كذلك نوه بالإجراء اللي جابتو الحكومة في ما يتعلق بالإلغاء النهائي لحصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب، هذا واحد النظام كان في السابق جا باش يشجع المقاولين الشباب، ووقع فيه مشكل لأنه كان مركز فقط على الجانب المالي أو ما كايينش فيه الجانب ديال المواكبة أو ديال المعالجة ديال الصعوبات أو ديال يعني المواكبة من أجل الولوج عالم الإقتصاد وعالم الأعمال لأنه عالم الإقتصاد وعالم الأعمال عالم صعب، خاصك تعرف ليه باش تدخل ليه وكذلك هاد المبادرة ديال إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بسعر نسبي محدد في 2.5% بالنسبة للشركات اللي سيفوق الربح ديالها 40 مليون ديال الدرهم لمدة سنتين، وهذا مهم من أجل توفير الاعتمادات وهنا فهاد المحور الاجتماعي بغينا نأكدوا أولاً على ضرورة الإسراع بإخراج القانون الخاص بالسجل الاجتماعي



فيهاش..، القانون، التداول، الدورية ديال المؤتمرات، الانتخاب الشفاف، الديمقراطية الداخلية والشفافية ديال المالية هذه تعني الجميع. هذا في المحور الاجتماعي.

المحور الاقتصادي، تنسجلو كذلك السيد الوزير مجموعة من الإجراءات المهمة، وبغينا نركزو على بعض الأمور. تنسجلو بطبيعة الحال المواصلة ديال مجهود الإستثمار العمومي، 195 مليار ديال الدرهم، ولكن 2 ديال المشاكل تيطرحوهم النواب كاملين، واحنا كفريق كنطرحوهم؛

أولاً - العدالة في التوزيع المجالي لهدد الإستثمارات العمومية؛ التقرير اللي توفر بفضل القانون التنظيمي لقانون المالية واللي اصبحو المواطنين والمواطنات كيقراوه، نقولكم السيد الوزير راه تيتبعون به في المجال، تيقول لك الجهة الفلانية شحال فيها، الجهة الفلانية شحال فيها، لأن اصبح كيتعطى الاستثمار، والاستثمار بالنسبة لكل مواطن، والمساهمة في الثروة. فلذلك ينبغي أن يكون هناك حرص قوي على التوزيع المجالي العادي لهذه الإستثمارات العمومية.

النقطة الثانية - هو القضية ديال الفعالية ديال هاد الإستثمارات والمساهمة ديالها في النمو والمساهمة ديالها في التنمية؛ وبهذا الخصوص تنسجلو كذلك بإيجابية ونتمن التداير الجديدة اللي اتجهت للمقاولات، وبالخصوص المعالجة ديال المتأخرات ديال الضريبة على القيمة المضافة، هادي راه 40 مليار ديال الدرهم يتم ضخها في الإقتصاد الوطني، صحيح أنها كاين بعض المؤسسات الكبيرة غتستفد من حصة كبيرة ولكن ليس هو هذا المهم، هاديك المؤسسات ستسقي بها مجموعة من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذلك الحرص ديال الحكومة على معالجة إشكالية المتأخرات والتأخر ديال الأجل ديال الأداء، هاد القضية ديال الأجل ديال الأداء سواء في الدولة ولا في المؤسسات ولا في الجماعات الترابية

غير معقول الحكومة قدمت واحد العرض طورته في حدود الممكن، راه المالية ديال ماشي المالية ديال الحكومة، المالية ديال البلاد هادي، كيفما حريصة عليها الحكومة، حريصة عليها النقابات، فما نضيعوش هاد الشي هاد انشدو داك شي والحوار راه سيستم وبشكل منتظم ومتواصل، ولكن ما انخروش الفئات الاجتماعية ولا سيما اللي هي في الطبقة الدنيا أن تستفيد من نتائج وثمار هذا الحوار الاجتماعي ماشي غير داك الشي اللي كاين ولا ما كاين والو هاد la loi de tout ou rien ما كايناش كاينة غير ف les muscles أما في الحوار الاجتماعي خاصها ينبغي أن تستمر، وهنا من باب الإنصاف تنوهو بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة وبجرصها على الحوار ودعوها إلى عدة جولات وتطلبو منها تزيد تصابر وتصبر وتواصل مع النقابات، حتى النقابات راه كاينة نقابات مواطنة حريصة على استقرار البلد وحريصة على الشأن الاقتصادي والشأن الوطني، فما نوقفوش واحا ما كاين واحد الأخذ والرد وهذه بيه ولا نواصلو ولكن في نفس الوقت بغينا نطلبو الحكومة لأن تنسمعو أن كاين هناك واحد الربط ما بين الجانب المالي وما بين بعض الإصلاحات، بعض الإصلاحات ما خاصهاش تنتظر وما خاصش يكون نهائيا ربط بين القانون التنظيمي للإضراب وبين قانون النقابات وبين النتائج ديال الحوار الاجتماعي، لأنه أنا نقول لكم بكل صدق من غير المعقول أنه اليوم بالرغم من الملاحظات على الأحزاب السياسية ومن الملاحظات على الجمعيات ديال المجتمع المدني وكل ما يساهم في التأطير ديال المواطنين وفي الدفاع والمرافعة على القضايا ديالهم، هادو كلهم أصبحو مؤطرين بقوانين تلزمهم بعقد مؤتمراتهم، بانتخاب مجالسهم، بتدبير ماليتهم بشفافية، بخضوعهم لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات، غادي يبقاو النقابات بوحدهم؟ غير ممكن، الشأن الديمقراطي يعني الجميع، وبالتالي إخراج قانون النقابات خصو يخرج لأن بلادنا ما



الإتجاه، النقطة الأخرى السيد الوزير في هاد السنة بغيانا هاد المسألة كذلك تتحقق؛ المخطط ديال الإصلاح دالاستثمار اللي هو بدي في التنزيل ديالو فيه ثلاثة ديال الأمور ما زالت تنتظر، الأولى هو إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة من جهات المملكة، احنا هاد على الأقل بشوية نخليوها لكم حتى احنا داروا لنا دابا غير، كل جهة فيها منطقة ديروا غير من بعدا هاد نمشيوا ل...، دابا خليوننا غير...، ياك السي عبد العزيز مازال عاقل عليه، منح إمتيازات المنطقة الحرة للشركات المصدرة الغير متواجدة داخل المنطقة الحرة هذا راه مهم هذا راه مهم لأن دابا كاين مناطق حرة كاين شركات ربما كبيرة ما لقاتش العقار ولا ما بغاتش تدخل للمنطقة الحرة كنا قلنا بأنه هاد الشركات المصدرة غنعطيوها هاد الامتياز وحتى لو لم تكن مثبتة في المناطق الحرة فهذا خصه يخرج والثالثة وهو إرساء دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الإستثمار الصناعي والتنمية الترابية المتوازنة.

السيد الوزير، راه في النموذج التنموي المغربي لا أحد يمكن أن ينكر ما تم على المستوى الإقتصادي والتطورات اللي كانت على المستوى الإقتصادي، ولكن لا أحد كذلك يمكن أن ينكر أن هذا الأمر لم يتم توزيعه بالعدالة اللازمة ودابا خاص الاهتمام بمجالات أخرى لأن ما نبقاشو نعالجوا بعض الإختلالات في جهات ونخليوها جهات تنتظر، فهاد المحور السيد الرئيس قبل أن أمر إلى محور الإصلاحات، بغيت نوقف على النقطة ديال المديونية لأن المديونية يثار حولها الكثير، وكاين اللي تيشد المديونية وتيقسمها على عدد الدغاربة وتيقول لهم أودي ها كل مغربي ها شحال تيتسالكم، بحال اللي ما كانوش كيتسالوه في السابق، المديونية خصنا نكونوا واضحين مع المغاربة، كاين تقولوا عندنا برامج اقتصادية تقولوا عندنا إشكاليات إجتماعية خصنا نعالجوها، تقولوا خصنا البلاد ديال خصها تتطور، هاد البلاد ديالنا راه ما عندهاش من الإمكانيات ما يمكن أن يستجيب

يشكل عائقا حقيقيا، ويشكل كذلك إشكالية بالنسبة لعموم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الأمور الأخرى السيد الوزير اللي بغيانا فهاد السنة نفضيو معها، هو القضية ديال الميثاق ديال الاستثمار، لأنه مهم جدا وغيبكون فيه إجراءات جديدة ديال التحفيز ديال الاستثمار وفي الإتجاه ديال العدالة المجالية ديال الاستثمار؛ النقطة الثانية، بغيانا التفعيل الفوري للإصلاح ديال المراكز الجهوية للاستثمار اللي غتحوّل لمؤسسات؛ الآن القانون راه يناقش، وغندخلو عليه التعديلات اللازمة بما يقوي هاد المؤسسة ديال المراكز الجهوية للاستثمار، ولكن بغيانا من دابا الحكومة تشتغل على برنامج تنفيذي باش هاد المؤسسات تبقى مراكز بإسم مؤسسة، تجعل مؤسسات حقيقية باختصاصات حقيقية وبممارسات جديدة تجاه الإستثمار والمستثمرين؛ المراكز الجهوية حنا لا نبخس الناس أشياءهم؛ المراكز الجهوية أدت واحد الدور، ولكن وصلنا لواحد الوقت من التطور ومن التعقد ديال الإستثمار وديال الآليات ديال الإستثمار اللي صافي بركة، خصنا نمرو لمؤسسات حقيقية اللي تدعم الإستثمار والمستثمرين، وتكون إلى جانبهم.

المسألة الأخرى وهو التسريع. قلناها ليكم السيد الوزير في اللجنة، التفعيل ديال المادة 20 من القانون المالي 2018؛ هذا في 2018، درنا واحد المادة، ربطناها بمرسوم، الناس كيسالونا أين هي المادة وأين هو المرسوم؟ لأنه المادة بدون مرسوم لا تعني شيئا. راه الناس رجعو عارفينها، وهي المساعدة على تحمل نفقات النقل بالنسبة للمدن البعيدة عن المخارج والموانئ ديال المملكة؛ المقاولات اللي كتشتغل في الميدان ديال التصدير تنساعدها باش نساويوها ويكون واحد المنافسة شريفة في هاد



اليوم أن هذا واحد الورش وطني كبير، القانون الإطار تعرض علينا، احنا سنواكب هاد القانون الإطار سنقدم ملاحظتنا وتعديلاتنا، ولكن راه الأمور واضحة، هاد القانون الإطار ما جاش يعني ما هواش منفك عن الدستور وعن شنو كاين في البلادنا، هاد البلاد راه عندها دستور وعندها توابت سواء الهوية ديال المغرب كبلد مسلم، سواء في اللغات الرسمية أو سواء في المسار ديال التكوين وديال التدريس، هاد القانون الإطار راه هاد الشئ اللي حكموا ولا يمكن أن يكون هناك أي تنازل حول هاد التوابت وهاد الأمور اللي هي مرسمة في الدستور وعبر القوانين التنظيمية المنزلة له، هادي فيما يتعلق بالإصلاح ديال المنظومة التربية والتكوين؛

النقطة الثانية، وهو السيد الوزير هادي 68 مليار ديال الدرهم واللي تتمشي لهاد القطاع، وغير في هاد السنة 40 ألف منصب مالي، فبالتالي خاصنا يعني نساللوا أنفسنا ها هو كاين القانون الإطار، ولكن اللي خاصنا نساللوا فيه أنفسنا وهو واش المشكل هو مشكل اعتمادات مالية، أو مشكل مقارنة ومشكل التحفيز في القطاع ومشكل التعبئة في القطاع، هذا هو اللي خاصنا نساللوا فيه أنفسنا لأن للأسف منين تنقارنو نفوسنا بدول أخرى نجد أن ما نصرفه من أموال عمومية على قطاع التعليم لا يوازن نتائج في دول أخرى تصرف أقل مما نصرف، هذا لأقول بأنه التعليم ديانا ليس بالسوء الذي يظن وغادي نجيلها في التالي، بما غنختم، التعليم ديانا على العموم الحمد لله تخرج الكفاءات وتخرج يعني الإمكانيات بطبيعة الحال اللي من ضمن المشاكل الكبرى ديالوا وهو أن الهدر والضياع في الطريق هو اللي صعب، اللي تيوصل وتيصمد وتيثبت وتيلقى اللي يعاونوا، وهنا نتكلموا على التيسير وعلى المنح وعلى المساعدة وعلى التأطير اللي تيلقى اللي يدفعوا راه تيوصل ولكن إلى الإنسان ما لقاش اللي يعاونوا واللي يدفعوا تخرج على المسار، هذا هو الإشكال ديال المنظومة ديانا، الإشكالات ديال المنظومة ديانا ماشي هو ما هو داخل

عليه هذا الأمر بل ولو نتجاوزوا جدلا هاد الأمر هذا راه الدول التي تتوفر على الإمكانيات تلجأ إلى المديونية فيما يتعلق بالاستثمار العمومي، وفيما يتعلق به، فبذلك هاد المغالطة اللي تنبغيوا نفرضوها على الرأي العام الوطني، ونوهوه بأنه راه كاين شي حكومة عمرات البلاد بالمديونية، وكأنها وضعتها في جيوبها في الوقت اللي تيشوف كاين الطرق السيارة وتيشوف كاين المنجزات في الأرض، وتيشوف كاين الماء وكاين الضوء دابا غير هاد المديونية واش ماشي بها دابا وصلنا دابا ملي تنجيووا دابا تفتخروا تنقولوا الماء 97%، الضوء 99%، العالم القروي ها شحال من piste، هاد الشئ باش تدار، هاد المستشفيات ها المستشفى الجامعي هنا ها المدرسة هنا، لذلك فصحيح احنا ماشي لسنا من دعاة المديونية، أنا ما عندي حتى شي دين، لسنا من دعاة المديونية، ولكن تنقولوا خصنا نتكلموا مع المواطنين بواحد الكلام اللي هو يبقى يتبعونا وتبقى الصدقية والثقة والمصدقية، احنا في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، هذا مقتضى لم يكن في السابق، في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية 113.13 دخلنا مقتضى في المادة 20 تمنع على الحكومة إستعمال المديونية لنفقات التسيير، معنى أن المديونية تتمشي للإستثمار بمقتضى القانون وبمقتضى الدستور، فهاد المديونية اللي نتكلموا عليها صحيح وصلنا ل 65% الحكومة عندها في البرنامج أنها تنزلها في 60% فيها استدامة، ولكن في نفس الوقت هذه المديونية راه كاين les contres partis دياها كاين في المقابل دياها ما تم إنجازها وليست مديونة من أجل الترف أو من أجل تبديد وتضييع المال العام.

المحور الثالث والأخير، هو المحور المتعلق بالإصلاحات الحكومة، جابت واحد المجموعة من الإصلاحات يا إما في قانون المالية وإما تواكبها بإجراءات مالية وإدارية في قانون المالية، أولها الإصلاح ديال المنظومة ديال التربية والتكوين، هذا لا أحد يجادل



الحرص على مواعيد راتبة من أجل التنزيل ديال هاذ الإصلاح لأنه إصلاح مهم، ولأنه تيعطل راه يعني المؤسسات اللي تنتكلمو عليها ديال المراكز الجهوية للإستثمار لن تكفي لوحدها، مؤسسة ولو أنها سنطورها كمؤسسة عمومية ما غاديش تكفي بوحدتها إيلا مكانتش إدارة ترابية حاصلة على الاختصاصات والتفاوضات اللازمة من الإدارة المركزية؛

تسجلو كذلك في مجال محاربة الرشوة الإرساء ديال الآلية ديال التبليغ على مستوى ديال النيابة العامة، وهذا إجراء مهم من شأنه أن يساهم في الحد من آفة الرشوة والفساد، ونأمل كذلك أن يتم في القريب العاجل اعتماد المجموعة الجنائية ولاسيما في شقها المتعلق بالوقاية ومحاربة وتجريم الإغتناء غير المشروع. القانون راه عندنا صحيح، الحكومة حتى هي مشتغلة من جهتها فخصنا نسرعو بهاذ الشيء هذا، ونحث الحكومة كذلك على مواصلة تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، احنا حاولنا من خلال واحد التعديل أننا نوفرو الإعتمادات المالية اللازمة للتنزيل، أجبنا الحكومة في اللجنة على أنه لا داعي، هاذك الصندوق ديال تأهيل وتحديث الإدارة قالو لينا راه في الجانب المدين ديالو راه يتوفر على الإذن من أجل توفير الإعتمادات، ولكن هاذ الإستراتيجية الوطنية ما خصهاش تبقى فقط مرة أخرى كاستراتيجية وطنية، وإنما ينبغي تنزيلها وتفعيلها وتبعتها، وفي نفس الوقت ندعو الحكومة إلى اعتماد آلية من أجل توفير القوانين والإجراءات اللازمة لتحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد، تقدمنا في المؤشر ديال مناخ الأعمال أنا غنجي ليه، لأنه كانت مقاربة إرادية، مقاربة جديدة خاص نفس المقاربة في ما يتعلق بالفساد وفيما يتعلق بالإدراك ديال هاذ المؤشر ديال إدراك الفساد. وفي الأخير فهاذ الجانب هذا ديال الإدارة، على الحكومة كذلك أن تستكمل الترسنة القانونية ذات الصلة بالحكومة من خلال اعتماد ميثاق جديد للمرافق العمومية - حتى هذا من ضمن الأمور اللي هي

القسم، إشكال المنظومة ديالنا واش تبقى بعدا في القسم، هذا هو من بين الإشكاليات وغادي نرجع لهاد المنظومة ديال التربية لأن كثر عليها الكلام؛

المسألة الأخرى بخصوص تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، بطبيعة الحال تنسجلو بإيجابية وفاء الحكومة بالإلتزامات ديالها وهذا يعني ماشي، وهاد الشيء القوانين التنظيمية تتحدث عنه، المرور بالنسبة ديال 5%، 8.4 مليار ديال الدرهم ولكن هاد القضية ديال الجهوية المتقدمة ليست مرة أخرى كذلك مسألة موارد، هي صحيح مسألة موارد ولكن كذلك مسألة ديال المواكبة وديال التوزيع ديال الاختصاصات وديال العمل المشترك بين الدولة والجماعات، وسمعنا بأنه غادي يكون واحد التعاقد وغادي يكون واحد الإجتماعات رسمية على مستوى رئاسة الحكومة مع الرؤساء ديال الجهات، لم نرى شيئاً من كل هذا، وهذا ما يمكنش يكون راه دابا الرؤساء ديال الجهات على المستوى ديال الجهة راه هما ممثلين حقيقيين ديال الدولة، ولذلك ما يمكنش تكون سياسات قطاعية أو إستراتيجيات أو أولويات إلا بالتفاعل معهم وبالحرص على التواصل معهم، تواصل مع الرؤساء ديال الجهات، والتعاقد مع الجهات هذا من باب الأولوية ديال الأولويات ديال التنزيل ديال هاد الجانب المالي؛

على مستوى إصلاح الإدارة والحكامة الجيدة ومحاربة الفساد، نسجل بإيجاب اعتماد ميثاق اللا تمرکز الإداري وهذا سيدعم الجهوية، وهذا كذلك لا يكفي مرة أخرى المرسوم، لأن احنا عرفنا السيد رئيس الحكومة دائما تيدكرنا تقول لينا هذا منذ 20 سنة، سأخاف أن هاد المرسوم في التنزيل ديالو يدوز نفس الوقت، لأنه كيفما كانت ديك النزعات ديال المحافظة جعلت أنه المرسوم ما يخرج حتى من بعد 20 عام، قد تبقى هاذ النزعات ديال المحافظة. لذلك خاص واحد الإرادة، المرسوم تقول بأنه كاين واحد اللجنة ديال القيادة اللي تيرأسها رئيس الحكومة، فندعو الحكومة إلى



واستثمارية جديدة أول ما يلجأ للاطلاع عليه هو الترتيب ديال البنك الدولي ف60 راه 59 قبل منك ما يوصلك حتى يقرا 59، ولكن 60 راك بديتي تبان.

الحكومة تعهدت في البرنامج الحكومي أنها ستقوم باللازم باش نوصلو للدرجة 50 في أفق 2021، أنا نتعتبر وراكم شفتو السيد الوزير كيف أن البرلمان تفاعل بإيجابية وفعالية كبيرة، البرلمان كله أغلبية ومعارضة كلما طلب منا بأنه هاذ الإجراءات، ولا هاذ التشريعات مرتبطة بالتحسين ديال المناخ ديال الأعمال وهاذي من ضمن الأمور اللي هي مشتركة بيننا جميعا كنواب ديال الأمة بغض النظر عن مواقفنا، أنه كلما طلب منا شيء من شأنه أن يساهم في التقدم ديال البلاد، وفي التقدم ديال الصورة ديالو، وفي التحسين ديال الصورة ديالو يستجيب.

راه لم يكن من السهل، السيد الوزير، أنه الكتاب الخامس ديال مدونة التجارة يمر بديك السرعة، هاذك كتاب غير هو بوحده اللي مسمي كتاب فداك القوانين، يعني كتاب، كتاب ديال الصعوبات ديال المقاولات، هذا من بين الأمور الإيجابية واحنا نتتظرو السيد الوزير، أن توافينا الحكومة بكل ما يمكن من إصلاحات اللي هي تتمشي فهاذ الإتجاه ديال أننا نوصلو للهدف ديال 50 ديال اقتصادية الخمسين الأولى في مجال مناخ الأعمال.

النقطة الأخيرة قبل أن أختتم هو التعديلات، السيد الوزير، أولا بغيت نوه بالموقف ديال الحكومة في شخص السيد وزير الاقتصاد والمالية، تقدمت تقريبا 224 تعديل، الفرق والمجموعة ديال الأغلبية والتي أنوه بعملها قدمت 61 تعديل تقبل منها 26 تعديل، 26 تعديل تقبلات للأغلبية لفرق ومجموعة الأغلبية. ولكن اللي بغيت نوه به أكثر وهو أن مجموع التعديلات التي قبلتها الحكومة 63 تعديل، يعني 26 من أصل 63 الباقي كانت فيه إستجابة وتفاعل مع فرق المعارضة وهذا مهم جدا، وهنا

كايئة-وتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكومة والرقابة وبالتفتيش؛

دائما في الإصلاحات، الإصلاحات منين تتكون القيادة ديالها منسجمة، ومنين تتكون المنهجية ديال القيادة ديالها يعني في المكان اللي خاصو يكون من الناحية المؤسساتية، تعطوي النتيجة، والدليل على ذلك هو هاذ الشيء اللي تحقق في مناخ الأعمال، هاذ المجال ديال مناخ الأعمال، المغرب بدا فيه في مراتب متأخرة، غير اللي عاقل عليه أنا في 2010 : 124 كنا في الترتيب ديال مناخ الأعمال، لأنه كان كل قطاع يشتغل لنفسه، وكل محاور يشتغل لنفسه ويجيب لنفسه، اليوم كايئة واحد الرؤية واضحة ابتدأت من الحكومة السابقة، أن هاذ المجال ديال مناخ الأعمال يكون على مستوى القيادة ديالو، على المستوى ديال رئاسة الحكومة، وتم الإحداث ديال قلت الحكومة السابقة، الحكومتين السابقتين باش نكون منصف، الحكومتين السابقتين، من غير هاذي. وتم الإعتماد ديال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، وبقات تتطور، بدأت واحد الصيغة، دابا الآن أصبحت تشتغل بصيغة احترافية كبيرة، بحيث أنها ترصد الإشكاليات اللي كايئة في الميدان، في القوانين، في الإجراءات، في جميع الأمور، وتتبع عليها القطاعات، وتبلور الإصلاحات اللي تشريعي، تشريعي، واللي تنظيمي، تنظيمي، اللي عملياتي، عملياتي. ويتم التفاعل مع الملاحظات ديال المؤسسات المالية ومع المستثمرين، وهاذ الشيء أعطى نتائج.

اليوم نفتخر أن بلادنا حققت مدى السنة الماضية وهاذ السنة الإرتقاء ب9 ديال الدرجات، المغرب الحمد لله اليوم في مجال ممارسة الأعمال في المرتبة 60 من أصل 190 دولة شملها التقرير، وهذا مهم، مهم للبلاد ديالنا، مهم لبلادنا لأنه هاذك التقرير نعرف جيدا بأن أي واحد من غير المستثمرين التقليديين اللي تيعرفو المغرب أي واحد بان لهم غريب كوجهة يعني اقتصادية



مربع وصافي. الحكومة جات بواحد المسألة وجبهة واحنا كنواب حريصين على المحافظة على الإقتصاد الوطني، تتقول أودي هاذ النظام الجزافي يجعل الناس لا يسعون إلى الحصول على الفواتير، وغيطور فواحد القطاع كبير تتعرفو قطاع ديال البناء، قطاع يمس كل هداك..، فقلت لك احنا بغينا نحصلو على الفواتير، فاحنا ساعدنا الحكومة فهاذ الإتجاه، قلنا غادي نخليو النظام الجزافي، ولكن في نفس الوقت غنلزمو الناس باش ييداو يعطيو واحد البيانات على العمليات التي قاموا بها في إطار البناء. وغير باش نطمأن الناس، هاذ الإجراء ما غادي يدخل إلا على رخص البناء اللي غتبتدا، غتعطى من فاتح يناير 2019، الناس اللي سبقوا غادي يبقاو معينين بالنظام القديم، الناس اللي سلمنا لهم رخص البناء باش يكون القانون بدون أثر رجعي.

نفس الشيء بالنسبة للإعفاء اللي كان من الضريبة على الأرباح العقارية برسم السكن، الحكومة جات بغات تحيدو وتدير 3% على رسم السكن اللي تيشغل لمدة ست سنوات كسكن رئيسي، المواطنين كانوا ملّي تيبيعوه، تيبيعوه بالإعفاء، الحكومة جات بواحد الإجراء تتقول لك، نخلصو 3% كمساهمة دنيا. احنا قلنا، أودي لا، كايين حقوق مكتسبة، ثانيا ماشي بحال مول 50 مليون، بحال موال 100، بحال مول 300 بحال مول المليار ديال السنتميم، راه كايين ديال 4 مليار و 5 مليار ديال السنتميم ويمكن أكثر، أنا هذا مبلغ من العلم وصل هنايا. فقلنا كل البيوعات اللي تباعت أقل من 400 مليون، 400 مليون ديال السنتميم، هذه ستستفيد من الإعفاء كلها بدون تفریق، الحصة أو الجزء اللي زايد على 400 مليون ديال السنتميم هو اللي غادي يخلص ديك 3% كمساهمة وطنية. حلينا بطبيعة الحال الإشكاليات المتعلقة بالتطبيق ديال التبر على الأداء بالنقد كنطرح مشكل كبير بالنسبة للصيدالة وبالنسبة للمحطات ديال التوزيع ديال الوقود، خفضنا الحد الأدنى للضريبة بالنسبة للأدوية، وتم

غنخص بالذكر بعض التعديلات المقبولة لأهميتها من أجل التعريف بها:

أولاً: هناك تعديل في الحقيقة هو تعديل ينم عن واحد المنهجية ديال الإشتغال ملّي تتكون الأمور الوطنية، اشتغلنا كأغلبية ومعارضة بروح وطنية عالية فواحد المشكل اللي هو مطروح منذ سنوات؛ ديال التنزيل ديال النسبة المثوية المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتمكنا من خلال تعديل مشترك بين فرق المعارضة والأغلبية مشكورة جميعا، وبنفس الحس الوطني العالي، وقبلت الحكومة هذا التعديل اللي تنتمناو، السيد الوزير، اللي تنتمناو أن هداك التعديل يكون حل المشكل نهائيا، ما بغيناش هاذ الموضوع نرجعو له، التمكين ديال الأشخاص ذوي الإعاقة من نسبتهم المثوية المخصصة في المناصب المالية بغينا ما نعاودوش نرجعو له، لأنه تعبأنا كاملين كرؤساء وكرئيس ديال الفرق وديال المجموعات من المعارضة ومن الأغلبية لهذا التعديل؛

ثانياً: هذا التعديل الهدف منه وهو نطرحو السكر للناس، هذا هو الهدف نقادوه، نقادو السكر هذا تعديل مهم. السنة الماضية كنا جنبناه، والحكومة آنذاك قالت لينا أودي خليوننا الوقت باش ندرسوه وباش نطوروه، ومشات بالفعل دابا التعديل وهو أننا ضفنا على الضريبة على المادة ديال السكر في المشروبات الغازية اللي تتوفر على مادة عالية، المهم وهو أننا ندفعو الناس يقللو شوية من هاذ الشرروبات لما لها من ضرر على صحتهم، ونحن كنواب أمة حريصون على صحة المواطنين؛

ثالثاً: التعديل ديال المساهمة التضامنية على ما يسلمه الشخص لنفسه في البناء، هذا الحكومة جات بغات تراجع على واحد النظام درناه، وهنا المواطنين، دارو واحد المساهمة جزافية وصافي المواطنين تمناو، الإنسان تيبني راسو من 300 متر مربع لفوق، تايجي تخلص على حساب إما 60 درهم ولا 150 درهم للمتر



غادي نذكرهم بالإسم، نسجلو باعتزاز كبير وسرور ما حققه الأطفال المغاربة تلاميذ وتلميذات المدرسة العمومية في مجموعة من المسابقات العالمية، وعلى رأسهم واحد الطفلة "مريم أجون"، اللي هي ذات التسع سنوات، هاذي من المدرسة العمومية، على داك الشئ قلت قبيلة ليس كل ما في المدرسة العمومية.. المدرسة العمومية فيها الخير. 9 سنين أصغر مشاركة من بين 10,5 مليون في العالم العربي، وباش فازت؟ فازت بتحدي القراءة العربي، بلسان عربي بليغ، في قلب الخليج العربي، ابنة المغرب الأبي ذهبت إلى قلب الخليج وانتزعت تحدي القراءة العربي. وخرجت تحاور وتجيّب على أسئلة الصحفيين بثبات ونضج، وكان الجواب ديالها، أول جواب، كتقوليهم باش كتشعر، كتقول لهم كنت أعيش فرحة وسرورا لأنني مثلت بلدي خير تمثيل. بطبيعة الحال هي تتقولها أحسن مني بالبراءة، وهي تحاور ولم يمنعها.. ما نفعتهاش الدارحة. لم يمنعها لسانها العربي البليغ، الذي أدهش محاوريهها، لم يمنعها من الإطلاع على عشرات الكتب بالعربية، عشرات الكتب من مختلف الإختصاصات، ومن التحدث والتعبير بطريقة راقية وناضجة عن آمالها واهتماماتها.

بغيت نجي لطفلة وحدة أخرى، سميتها "ملاك بلعري"، وما كتعرف حتى وحدة فيهم، كتعرفهم كمواطنين، 10 سنين، مشات لتركيا وحصدت الجائزة الأولى للمسابقة العالمية للحساب الذهني، هاذي كتحسب مزيان خصنا نجيبوها معانا.. وفي نفس السنة، توج واحد الدكتور سميتو "يونس البقالي"، في التخصص الإلكترونيات في كوريا الجنوبية، في صنف المخترعين الدوليين ب "EXPO 2018" فاز بميدالية ذهبية للاختراع. وفي 2018 وفي نفس السنة، بالمنامة، وقد بلغت على مرأى ومسمع، فاز مجموعة من القراء المغاربة بجوائز عديدة في ثلاث فروع في مسابقة البحرين العالمية لتلاوة القرآن الكريم. وكان ما ميز هذه الدورة هو الإبداع اللافت للمتسابقين المغاربة في مجال ترتيل وتجويد القرآن

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات، المضخات المائية تشجيعا للطاقات المتجددة؛

- وأخيرا في التعديلات، وهذا تعديل مهم تم تشجيع المعنشين العقاريين باش يتوجهوا للعالم القروي من خلال التخفيض ديال ديك البرنامج، كان باش تدير برنامج وتستافد من الإعفاءات ديال الدولة خصك 500 وحدة سكنية، استثناء، استثناء، استثناء في العالم القروي 100 وحدة سكنية، وهذا إجراء مهم جدا من أجل تشجيع الإنتاج ديال هداك.

في الختام، السيد الرئيس، في الحقيقة بديت الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بالسياق العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، وبطبيعة الحال طغى عليه مجموعة من الأحداث والتطورات، التي يبدو أنها ساهمت في تشكيل واحد المزاج شعبي يجنح نحو الانتظارية والسلبية. وبغيت نختتم هذه المداخلة بواحد الخاتمة تنظر إلى ما ميز هاذ الأسابيع القليلة السابقة، من مواقف وأحداث تدعو إلى مزيد من الثقة والتفاؤل، وتحت على مزيد من الصبر والعمل الجاد والمسؤول، وكما يقال ختامه مسك، غنبدا، أولا نعاود الحمد ديال الله سبحانه وتعالى على نعمة الأمن والأمان والاستقرار اللي بلادنا.. نعاود كذلك، والشتا راه كلها خير؛ ثانيا نذكر بارتياح كبير بالأفاق الواعدة والإيجابية اللي أسست لها الخطابات الملكية في مختلف الأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية، واللي فتحت مجموعة من البرامج والأورش والأولويات، ولا سيما فيما يتعلق بالتركيز على الشق الإجتماعي، وعلى التقليل ديال الفوارق الإجتماعية، وعلى الاهتمام بالمواطن، وعلى العمل الجاد والمسؤول، وعلى القيم ديال كل مؤسسة بالدور ديالها.

ونسجل كذلك بتفاؤل ما حققته بلادنا فيما تحدثت عنه سابقا من تقدم معتبر ومضطرد في مجال مناخ الأعمال، اللي وصلنا فيه للدرجة 60 من أصل 190 دولة. ولكن بغيت كذلك نسجل باعتزاز كبير وسرور، ما حققه مجموعة من أبناء بلدنا،



السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، خليتي السي الأزمي حتى كمل. تفضل
تفضل، السي مبديع ممكن تسترح شوية.
النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

لا راه حيث هو رئيس الأغلبية، لمن لا يعرفه، راه هو المنسق
ديال الأغلبية.. السيد الرئيس، توصلنا قبل قليل والسي ادريس
يخطب فينا، واحد المراسلة منكم السيد الرئيس جات البارح في
الحقيقة، ولكن الفرق عاد وصلوها لنا اللي فيها البرنامج ديال
اليوم. فيها في المساء استمرار ديال المداخلات، الجواب ديال
السيد الوزير، والتصويت في اللجان. لا يمكن السيد الرئيس، لا
يمكن أن نصوت في اللجان قبل التصويت على الجزء الأول من
الميزانية، لذلك أرجو التنباه وتصحيح الأمر.

السيد الرئيس:

هناك خطأ، خطأ من طرف الإدارة، أنا معك السيد الرئيس،
خطأ من طرف الإدارة. ما اتفقنا عليه ما.. السي بووانو السي
بووانو ما اتفقنا عليه هو بعد إنهاء التدخلات ديال الفرق
والجموعة النيابية، إعطاء الكلمة للسيد الوزير للتعبير، هذا ما
اتفقنا عليه فقط، ما عدا ذلك هناك خطأ من طرف الإدارة.
مساهمة فريق الأصالة والمعاصرة تهم ثلاث متدخلين، الكلمة الآن
للسيد الرئيس محمد اشرورو.. قبل تناول الكلمة السيد الرئيس،
السي اشرورو نقطة نظام من طرف السيد الرئيس، شقران.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة
نظام):

شكرا السيد الرئيس،

غير عطفًا على ما جاء به السيد النائب المحترم، غير راه
كاين مراسلة تعديلية اللي اداركت هذا الخطأ واللي جعلت على

الكريم، والتمكن من قواعده، وهذا بالفضل ديال الرعاية السامية
والعناية المتواصلة ديال أمير المؤمنين، للطلبة ولحفظ القرآن الكريم
وللمهتمين بكتاب الله وبسنة رسوله، وهو ما جسده مرة أخرى
بإشراف جلالته هذا الشهر على إطلاق الدروس الحديشية لإذاعة
محمد السادس للقرآن الكريم.

أردت فقط أن أكثف هذه اللحظات المتفرقة زمانا
ومكانا، لأذكر بهذه النبرات الإيجابية الحقيقية، والتي قد تتخللها
بين الحين والآخر لحظات صعبة في وطننا، لكن أردت أن أذكر
بهذا لكي لا ننسى المهم والأهم، ولكي ندلل باللمس على أن
المغرب بخير والحمد لله، بالرغم من كل ما قد يعترينا من أحوال
ومشاكل، وما يبرز أماننا من تحديات وصعاب، نقدر عليها. لذا
علينا جميعا أن نستجيب لنداء الوطن بالتعبئة الشاملة لمواجهة كل
التحديات والإشكالات والاستحقاقات، وأن ننخرط بقوة
وإيجابية وثقة لمواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون،
ويتمتع فيها المواطنين والمواطنات على قدم المساواة بالحقوق
والحرية، وبالأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص ومقومات
العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. كما
أنه علينا جميعا أن ننخرط بقوة وثبات في صيانة نموذجنا المغربي
المتميز، وتعزيز مقومات قوته ومواصلة إشعاعه، واحترام ثوابت
الأمة المغربية الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح،
ووحدة الهوية المتعددة الروافد، والملكية الدستورية والاختيار
الديمقراطي.

فالمغرب كما قال جلالة الملك، في خطاب العرش لهذه
السنة: "المغرب هو وطننا، وهو بيتنا المشترك، ويجب علينا جميعا
أن نحافظ عليه ونساهم في تنميته وتقدمه". "رب اجعل هذا بلدا
آمنا وارزق أهله من الثمرات"، صدق الله العظيم، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



أخرى من خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019 اللي هو تنعتبروه عنده أهمية خاصة لأن تيههم جميع القطاعات، ولكن تتأسفوا لغياب الحكومة، وقبل ما نبدأ المداخلة ديال السيد الرئيس أيضا ضروري ما نتكلم بالأمازيغية وغادي نتوجه لواحد الشريحة مهمة من المغاربة ديالنا اللي كيفهموا العربية وكاينين اللي ما تيفهموش العربية اليوم، وإلى حدود اليوم مازال ما تيفهموش آش تنقولوا وبغينا نتوجهوا كفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب أيتما، إيستما إيمغريين، دوك ماني تزلام ناس لايلان كالعواربي نرا أسين أتيني يان واول دغي نوكني نرا نساوال كمشروع قانون المالية مشروع قانون المالية تيتهما أيناك كالحكومة ساعا أسكاس إحصا تيسين بأنه الحكومة تيويدي يان المشروع إيتينين بأنه أريتهما المجال الاجتماعي ما ريسكوكوت نكني غي دانسيويل أتمان نسيويل شحال أيا نكن أني ما يتيني الحكومة كالمشروع، وغادي نرجع السيدين الوزيرين، السيدات والسادة النواب المحترمين، باش نتكلم على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية هاد الشئ اللي وقع للأمازيغية، الأمازيغية اغتصبت بعد الإستقلال واليوم لا زالت تغتصب في عهد الدستور الجديد، السيد الوزير مشروع القانون التنظيمي أحيل على مجلس النواب 30 شتنبر 2016 التقديم بعد تسعة أشهر لأن الحكومة ما بغاتش تجي باش تناقشوا، المناقشة العامة بدأت أيضا بعد ستة أشهر في 26 دجنبر 2017 وانتهت المناقشة 31 يناير 2018 وكان آخر أجل لوضع التعديلات هو 22 يونيو 2018 أي بعد خمسة أشهر، ثم تم تمديد وضع تمديد أجل وضع التعديلات مرة أخرى لعدم توافق الأغلبية والحكومة حول مضمون التعديلات، إذن الوضع راه مازال كما هو، اليوم غادي نقدرنا نسولوا نفوسنا كيف يعقل أن الدستور الجديد أقر بتمرير جميع القوانين التنظيمية في الولاية السابقة والقانون المتعلق بالأمازيغية مازال يراوح رفوف البرلمان، واش ماشي حشومة علينا؟ واللي مؤسف جدا أيضا،

أنه التصويت على الميزانية الفرعية مباشرة بعد التصويت على الجزء الأول من الميزانية.

السيد الرئيس:

كالعادة هذه القاعدة يجب احترامها، لكم الكلمة السيد الرئيس.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس،

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني،

السيدات والسادة النواب،

في البداية السيد الرئيس، قبل أن نشرع في تقديم مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة لابد أن أشير إلى الخطاب الملكي، الأخير بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء المظفرة، حيث جدد جلالة الملك، من خلال خطابه، استعداد المملكة المغربية للحوار المباشر والصريح مع الشقيقة الجزائر، واقترح جلالته، إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور وذلك من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين.

نحن كفريق الأصالة والمعاصرة بالبرلمان وكحزب سياسي أيضا نتمنى هذه المبادرة الملكية، ونعلن انخراطنا في هذه المبادرة من خلال تفعيل الدبلوماسية البرلمانية والحزبية، بالطبع مع ندرائنا في الشقيقة الجزائر، ونحن مدعوون جميعا كأحزاب سياسية كبرلمان للانخراط في المبادرة الملكية، لما فيه خير شعوب المغرب الكبير.

وقبل من بدى المداخلة ديالي، السيد الرئيس، كان بودنا أن نخطب عضوات وأعضاء الحكومة المحترمين، لكن يؤسفنا مرة



من بناء مجتمع ديمقراطي حدائي عادل ومتضامن؟ مجتمع نصبوا إليه جميعا كمغاربة، وأين أنتم من الإنساني وتكرينه ووضعه في مكانة الصدارة ضمن أهداف كل السياسات العمومية؟

إن الميز الإستثنائية السيد الوزير، للدورة البرلمانية الخريفية لهذه السنة تتمثل في سوء تدبير الحكومة للشأن العام الوطني، ولا سيما عند استحضار عدم إلتقائية ونزاهة سياساتها، وفي ضعف حكومتها وهزرها للمال العام، هناك تزايد فظيع للخصاص في مجال العدالة الإجتماعية رغم وجود أكثر من 100 برنامج اجتماعي، وهو ما يجعلنا كمغاربة بعيدين عن بلوغ هدف بلورة نظام عصري ومستدام للحماية الإجتماعية، هناك أيضا غياب مخطط حكومي يهدف إلى معالجة إشكالية الخصاص في مجال العدالة الإجتماعية والمجالية والتشغيل والإستثمار المنتج، وهذا يبين أن حكومتكم عاجزة عن إبداع جيل جديد من الإصلاحات، إصلاحات التفعيل وفق قيم الديمقراطية وغير قادرة أيضا على إنجاز طفرة حقيقية في مجال الإستثمار، الإستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل؛

إن الأمر لا يتعدى أو لا يتعلق بأزمة خيارات ومؤسسات إستراتيجية، ولكن يتعلق بأزمة حكمة عند تفعيل مقتضيات الدستور في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، ولكن أيضا في التطبيق العادل للقانون والتفعيل الملموس لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتصدي الحازم لمظاهر الربع والفساد، وتبخيس القاعدة القانونية عموما؛

وتجمع عدت تقارير على ارتفاع نسبة الإنتحار وانفجار الرغبة في الهجرة الجماعية للشباب حاملي الشواهد العليا أو مغامرة الشباب الذي يفضل ركوب قوارب الموت على حياة الضياع، ناهيك عن الإنتشار الفظيع للفساد والرشوة والمحسوبية، وكذا تبادل المصالح بين الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية.

مؤسف جدا السيد الرئيس أن السيد رئيس الحكومة وجه منشور إلى جميع الوزارات يحثهم فيها على الإلزامية باستعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية، بالله عليكم واش تقدرُوا السيد الوزير تعطوننا شكون هي الوزارة اللي اليوم تشتغل بالأمازيغية، والقانون التنظيمي ما زال ما موجودش وراه حشومة علينا ما خصناش نضحكوا على المغاربة ونكذبوا عليهم هذا كيتسمى هو الإستهتار بالمغاربة.

السيد الوزير، غادي نبدا المداخلة ديالي لأقر بأن التجارب الناجحة في تحقيق الإقلاع الإقتصادي وخلق الثروات وتوزيعها بشكل عادل وخلق فرص للشغل أبانت أن نماذجها الإقتصادية والتنموية ارتكزت بالأساس على الإستثمار الإستراتيجي في التعليم والمعرفة والإبتكار وأيضا على الإستفادة من ثمار التقدم العلمي والتقني وكذلك على الإهتمام الكبير بالثروة البشرية خاصة الشباب ورعايتها تعليما وصحيا وكرامة وتمكينها من حقها المشروع في الثروة الوطنية، لكن دعوني أذكركم السيد الوزير عن مجموعة من الإختلالات في عهد هذه الحكومة، أولا هناك توسع لخريطة الفقر والهشاشة في عهد هذه الحكومة، ولكن أيضا تفاقم مظاهر سوء التوزيع للثروة والسلطة والجهات واستفحال بطالة الشباب والكهول وتدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات والشرائح الإجتماعية، ولكن أيضا تكاثر مختلف أشكال الإجرام مع تراجع منظومة القيم الإنسانية والأخلاقية، وما حدث يوم الإثنين أمام البرلمان أكبر شاهد وأكبر دليل على ذلك وتكرار الإنتكاسات الحقوقية وتعطيل الحوار الإجتماعي وإضعاف مؤسسات الوساطة من أحزاب ونقابات وجمعيات وإفقار المؤسسات المنتخبة بالجهات والأقاليم والجماعات وتقزيم أدوارها، نجد أيضا كثرة الإحتجاجات والتي نعتبرها عادلة ومشروعة، اليوم السيد الوزير أصبح الوطن بفعل الحراك الإجتماعي داخل العديد من المناطق مفتوحا على كل الإحتمالات، فأين أنتم؟ أين أنتم



البرامج أو الموارد البشرية والمادية أو مكانة البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي، كرافعة قوية لبناء مجتمع المعرفة. وقبلنا ما ندوز للإقتراح الثاني لازم بدوري، بإسم الفريق فريق الأصالة والمعاصرة، أن نفتخر ببعض الكفاءات الوطنية مثل مريم أمجون اللي هي فتاة أمازيغية ودخلت المدرسة وهي لا تعرف العربية، وكيف تمكنت من التآلق، ولكن هادو كاع اللي حققو نتائج بمجهودات فردية وشخصية، بغينا حنا نقول لنا الحكومة واش دارت باش تطلع لنا واحد العدد كبير من هاد الشي .

ثانيا- اقتراح آخر السيد الوزير، هو نهج سياسة اقتصادية ومالية طموحة قادرة على توجيه الإستثمار إلى قطاعات ذات الإنتاجية العالية والمردودية المرتفعة، كالصناعة والطاقات المتجددة وتثمين الثروة المعدنية المتنوعة لبلادنا، واقتصاد المعرفة وخلق الثروة اللامادية.

وهناك أيضا اقتراح آخر يتعلق بخلق بنك للتصنيع الوطني، وبنوك جهوية لتنمية الجهات، كما نقترح إنجاز إصلاح ضريبي شامل للتحفيز على الإستثمار، ولإعادة توزيع الثروة بين شرائح المجتمع المتضامن، وتحقيق نسبة معتبرة من العدالة الضريبية والإجتماعية.

السيد الوزير، إيلا تتقولوا بأنه هاد مشروع قانون المالية عندو طابع إجتماعي وإيلا كتقولوا بأنه هادي حكومة إجتماعية، هناك مشكل عويص يتخبط فيه أكثر من 30% من المغاربة، اليوم السيد الوزير جميع المدن والمراكز الحضرية في المغرب أكثر من 30% ديال الساكنة دياها تتسكن في مساكن وما عندهم حتى وثيقة السيد الوزير، هناك تجزئات سكنية تابعة للدولة والعمران والوداديات، هناك ناس ما عندهم إسقرار إجتماعي في البيوت دياهم، وتنظن بأنه أحسن نموذج وأحسن عمل تقوموا به هو الإنكباب على حل هذه المشاكل المتعلقة بتسوية الوضعية القانونية للعقار لتمليك، لتمكين الأسر والعائلات للحصول على الرسوم

وبمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، نتساءل باستغراب كبير، ونتساءل مع الشباب المغربي، كيف لحكومة لم تستطع ترميم صفوفها أن تحقق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المنشودة؟ كيف لحكومة لم تحترم وعودها الإنتخابية ولا برنامجها الحكومي أن تحظى بالمصداقية؟ كيف لحكومة عاجزت عن معالجة مظاهر الإحتقار الإجتماعي، أن تحظى بالثقة الشعبية؟ كيف لحكومة لها سجل حافل والقرارات اللاشعبية والاجتماعية أن تنجح في تنفيذ التعليمات الملكية، بشأن إعادة ترتيب الأولويات المستعجلة للمرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا؟ سواء في ميدان الشباب والعدالة الإجتماعية، أو في الحوار الإجتماعي، أو إنعاش الإستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل، كيف لحكومة لا تأخذ العبرة حتى من خلاصات تقارير المؤسسات الدستورية نفسها، بل ومن تقييم مؤسسات قضائية ومالية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات، أن تدبر الشأن العام بموضوعية ونجاعة.

السيد الوزير، قبل ما نختم الكلمة ديالي، ضروري من مجموعة من الإقتراحات، إن بلادنا والحمد لله تتوفر على مقومات القوة الاقتصادية، من إستقرار سياسي وأمني. وهنا لا بد أن أفتح قوسا، لأنه بالعمل الجاد والجبار الذي تقوم به القوات الأمنية بجميع أشكالها، من قوات مسلحة ملكية، من درك ملكي، من أمن وطني، من قوات مساعدة، من وقاية مدنية على المجهودات التي تقوم بها، لينعم المغرب بالإستقرار، ولا بد أن نتقدم لهم بتحية تقديرية.

ولكي تستقيم السياسات العمومية وتساهم في بناء قوة اقتصادية صاعدة، فبلادنا في حاجة إلى من يدرك بأن مفتاح التقدم والإزدهار يكمن فيما يلي:

أولا- نهج سياسة تعليمية جريئة تحصن المدرسة العمومية وتكرس الحق الدستوري في التعليم النافع، سواء من حيث المناهج أو



وقلبوا في هاد الشي وغادي تلقاوا وأيضا تسوية الوضعية ديال واحد العدد منهم اللي تيتشكاوا اللي عندهم ظروف صعبة، الوضعية الإدارية، الترقيات ديالهم، توصلنا بعدة شكايات السيد الوزير فهاد الباب هذا، واحنا من هاد الباب هذا كنضامنوا معهم، لأنهم هم الوسيلة الوحيدة اللي كيوصلوا المواطن ما نقوم به نتمنى أن ترى القناة البرلمانية إن شاء الله أن ترى النور في أقرب الآجال وهذا نوجهه للسيد الرئيس وللحكومة، بطبيعة الحال السيد الوزير أنتما بعيدون كل البعد على هذا المنظور التنموي والديمقراطي الحدائي الذي اقترحناه، وكل الإختيارات مشاريع القوانين المالية لحكومتمكم تتجاهل هذا الخيار الإستراتيجي، ولا أدل على ذلك السيد الوزير أن جلالة الملك، في خطابه عند افتتاح الدورة الخريفية للسنة الماضية، دعى الحكومة إلى بلورة نموذج تنموي جديد، ولكن الحكومة لم تفعل، إما لم ترغب وإما لم تقدر، ما عرفناش، الشيء الذي دفع جلالة الملك، في افتتاح الدورة الخريفية الحالية أن تكون لجنة لتلقي المقترحات من جميع الفاعلين السياسيين والمدنيين، وهذا نأسف له جدا السيد الوزير، على كل مع كل هذا نتمنى لحكومتنا التوفيق، لأن إيلا نجحت الحكومة راه البلاد اللي نجحت، واحنا غنقولولكم من هاد المنبر هذا إيلا كانت شي حاجة اللي كتمشي في اتجاه ديال المصلحة ديال المواطن وديال المصلحة العليا للبلاد احنا معاكم، كما فعلنا في التعديل المشترك اللي تيهم الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة اللي هو كان عمل محمود تجردنا جميعا من القبة السياسية من أجل مصلحة الوطن ومن أجل مصلحة البلد، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد النائب محمد أدرار.

العقارية، الرسوم العقارية بفضلها ستتمكن الوزارة من خلق رواج اقتصادي، مداخيل في التسجيل، مداخيل في التحفيظ، قروض من الأبنك وتعتبروا هذا هو العمل الحقيقي إيلا بغيتوا ديروا العمل الإجتماعي السيد الوزير؛

أيضا نقترح السيد الوزير إنجاز إصلاح عميق وشامل للمنظومة التشريعية والتنظيمية لمجال المال والأعمال، وتفعيل هيئة الحكامة وخاصة مجلس المنافسة والقضاء التجاري والمهن المساعدة له، اليوم السيد الوزير في المجال ديال القضاء ضروري يكون عندنا قضاء متخصص، قضاء متخصص في العقار، قضاء متخصص في التجارة، اليوم ما يمكنش القاضي يكون عنده عدة اختصاصات وطالبا عدة مرات بإحداث غرف خاصة وتكوين خاص في هاد المجالات هادوا، نقترح أيضا السيد الوزير نهج سياسة جريئة للتصدي الملموس للبيروقراطية والفساد والريع ومختلف الإنحرافات الماسة بحرية الإستثمار والمنافسة والشفافية، ونقترح كذلك سن سياسة إجتماعية وإنسانية متكاملة العناصر، تعكس قيم التضامن المتأصلة في تمغريت وتسعى إلى توفير العيش الكريم للمواطنين والمواطنات الذين يوجدون في أوضاع الفقر والهشاشة والإقصاء؛

وآخر اقتراح وضع سياسة إعلامية منسجمة ومتكاملة وجريئة كرافعة قوية للتنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وهذا لازم نسجلوا بكل أسف الأوقات اللي تكون فيها النقاش الحقيقي والنقاش الهادئ المبني على مجموعة من المعطيات، نلقى بأنه إعلامنا الوطني غائب ولا أدل على ذلك يوم الأحد الماضي، ونسجل بكل أسف أن ظروف اشتغال الموارد البشرية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة اللي كنعهم من هاد المنبر وشركة صورياد والأمازيغية، ظروف الإشتغال ديالهم غير مشرفة السيد الوزير، نقدر نقول لكم بأنه الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية تشتغل في ظروف صعبة تشتغل في بناء غير مرخص



ونلمسوا فيها مدى الإلتزام دياها بالوعود الإنتخابية اللي عطات، وكذلك البرنامج الحكومي دياها، واللي صراحة ثبتت تجارب، وأنا هنا تنحضر ربما لمناقشة المشروع السادس على ما أظن، دائما هناك تباين كبير بين ما يتم الوعود به، وما يتم تنزيله وتسويقه في مشاريع قانون المالية.

نناقش هاد مشروع القانون في زمن الإضرابات، في زمان الإحتجاجات، في زمان الهجرة، في زمان اليأس، في زمان حتى التلاميذ اللي المفروض أنهم يكون عندهم حتى شي حاجة من غير الدراسة حتى هما ولاو تخرجوا للإضرابات، هذا هو الوقت اللي تناقشوا فيه مشروع قانون المالية، واللي حكم واضح على أداء الحكومة، هاد الأحداث الخطيرة وأسطر تحت كلمة الخطيرة، كانت دافع قوي لتدخل جلالة الملك، كم من مرة آخرها في هذا المجلس الموقر لتنبية الحكومة ودق يعني أجراس الخطر بأن الأمور راه ما غادياش مزيان، المفروض أن الحكومة تلتقط الرسائل، لكن فقط يعني تصريح بكثرة الشفوي إنما بعيد عن التنفيذ، بعيد كل البعد عن التوجيهات ديال جلالة الملك.

الظرفية الإقتصادية التي يعني صاحبة تنزيل هاد مشروع القانون، بداية بالظرفية العالمية تنشوفوا المناخ الإقتصادي العام، المناخ المتوتر الجيو سياسي ولجيو اقتصادي يعني وتأثيره على ارتفاع الأسعار، ارتفاع العملات، كل شي هاد الشي عندوا وقع وانعكاس سلبي مباشر على الإقتصاد الوطني، كذلك الظرفية الإقتصادية اللي من قبل ما نوضعوا هاد المشروع قانون، أقصد قبل ما توضعوه، باين هاد الأرقام ومؤشرات ماكروا اقتصادية أرقام توضح فين حنا واقفين، لا أحتاج أن أذكركم السيد وزير الإقتصاد والمالية فين وصلات المديونية العامة رقم فلكي لم يسبق لأية حكومة أن وصلته، أشتمن حكومة بل حكومات، وصلنا مع الأسف تنقروا ل100 ألف مليار سنتيم، أنا عزيز علي نحسب بالسنتيم، اللي هو تقريبا 92 % النسبة دياها، نسبة النمو قرابة

النائب السيد محمد أبدالار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيد وزير الإقتصاد والمالية،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد وزير الإقتصاد والمالية،

أنا بغيت نسلم عليك، على كل حال، ما زال ببديت، ما زال بغيت نقول ليك فقط بداية يحسن عوانك، وغادي نبدا بواحد واحد الكلمة قالها السلف دياكم الوزير السابق قال الله يدوز العاقبة على خير، قالها وهو يعرف خبايا الوضعية الإقتصادية ديال البلاد، وحقيقة يعني الحقيقة اللي ما تتقالش هنا، قبل ما ندخل في النقاش ديال مناقشة مشروع قانون المالية، عندي ملاحظة بسيطة وقالها السيد الرئيس، هو تعامل الحكومة مع هاد المشروع القانون مع النقاش ديال المشروع القانون، فيحز في النفس صراحة أننا ناقشوا أهم وثيقة في السنة التشريعية، ما تكونش الحكومة حاضرة، جميع برلمانات الدول منين كتكون مناقشة قانون المالية، تيكون كل شي حاضر، ما فهمتش علاش هاد التجاهل وهاد اللامبالاة لمثل هكذا مناسبات، لكن ماذا نتظر من حكومة كاع ما تتحضرش منين تيكون رئيس الحكومة، فما بالك أنها تحضر في مثل هاد المناسبات، فمع الأسف يعني مرة أخرى أسجل يعني هذا الموقف السلبي من طرف مكونات الحكومة، مشروع قانون المالية صراحة يأتي في واحد السياق عام، فيه الكثير من النقط اللي سجلوها، كذلك احنا بالنسبة لينا كبرلمانيين تعنتبروا أنه مناقشة مشروع قانون المالية هي مناسبة ديمقراطية تنحاولوا لأن المفروض نحاولوا أننا نلمسوا فيها التوجيهات ديال الحكومة،



دخل فديك مقولة غرسوا فأكلنا، نغرس فيأكلون، ما كإناش، خصني غير أنا نحافظ على الكرسي والمصالح الانتخابية لا غير.

كذلك فيما يخص النفقات والإستثمارات، جبتو فلتو لينا بأن هاد مشروع القانون هو مشروع اجتماعي محظ، وياما تغنيتم بهذ الكلمة ديال الإجتماعي، ولكن منين تندخلوا لثنايا المشروع تلقاوا أنكم فهمتمو الإجتماعي بالمقلوب، راه ماشي ملي كنضخو أموال في شي قطاع معين، يعني بالضرورة أن الأمور غادية بخير، لأنه المشكل الأساسي انتما اللي ما باغينش تفهموه هو اللي دائما ملازم للتدبير ديالكم، أن المشكل هو مشكل التدبير ومشكل حكامه قبل أن يكون مشكل ضخ أموال في مختلف القطاعات.

كذلك المشكل الأساسي اللي عندكم السيد وزير المالية، هو دائما أن الموارد المالية فالدرجة الأولى تعتمد على الضرائب، عكس الكثير من الدول أن الموارد المالية راه كتكون في الإستثمارات وفي المشاريع الكبرى، لكن حنا دائما الضرائب هي اللي تنغنيو منها الخزينة ديالنا، لذلك العنوان اللي يمكننا نعطيوه حنا فيفريق الأصالة المعاصرة فالموضوع ديال المنظومة الضريبية، هو استمرار الرداءة الجبائية، هذا هو اللي يمكن لي نقول لكم، عندكم رداءة جبائية كتسرحو ليها المكياج، المطلوب وحسب توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، المطلوب إصلاحات هيكلية، عييت ما نقلب فهاد مشروع قانون والقوانين السابقة توصية وحدة طبقتوها رغم أن هاذ المناظرة أنتما اللي درتوها، واستدعيتو ليها الكل، حتى احنا كنا معكم، على أساس أننا نقدمو خدمة لبلادنا، لكن سبحانه الله جميع التوصيات ولا وحدة فيهم تتطبق، على كل حال الموضوع ديال العجز في الميزانية أو الموضوع ديال المالية العمومية خذو منا واحد النصيحة احنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ولكن موحالاش غتشدو بها، إيلا بغيتو تفكو المشكل ديال المالية، إصلاح المنظومة الضريبية هو الباب الوحيد باش

3.2، البطالة 11% شخصا صراحة هاد القضية ديال هاد النسبة ديال البطالة هي الوحيدة اللي ما تشيقش أنا في هاد النسب تشيق جميع الأرقام حتى لهادي ديال البطالة ما كتدخلش لي لراسي، علاش؟ لأن جاية من المغرب العميق، من القرية. وكنشوف أنه كل دار -ياك اسي اشرورو؟- كل دار فيها 2، 3 ديال المعطلين.

فهاد النسبة ديال 11% كيف درتو ليها الله وأعلم. أنا أعتقد أن القضية فايته 40%، النص ديال المغاربة معطلين، العجز 3.5، حتى انتما فسيدي بنور عندكم المعطلين، ما عندكمش إيوا، وضعية المقاوله 8000 مقاوله سنويا كتفلس في جميع القطاعات، الإستثمار العمومي أنا بغيتك نهار تلقاو الجواب لواحد السؤال، غادي تكون بلادنا على خير، الدول اللي غادية مزيان ملي كتنفق واحد الدولار، كتستفد في المقابل 7 حتى ل 8، حنا ياالله دولار ياالله كنستافدو مقابلو 1 حتى ل 2. منين تلقاو الحل لهذه المعادلة، ديك الساعة غادي نقولو راه الأمور غادية مزيان.

تشريح هاد مشروع قانون المالية اللي جيتم لينا به السيد السيد وزير الإقتصاد والمالية، وأتمنى صراحة أنه تكون عندك واحد البصمة كبيرة في هذا المشروع، ولكن نحن متأكدين تمام اليقين بأنه البصمة ديالك قليلة فهاد مشروع القانون، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا مشروع القانون هو نسخة باهتة لمشاريع القوانين السابقة، يعني عبارة عن واحد العصارة ديال العمل ديال الإخوان ديال المالية، يعني *code de la comptabilité*. لماذا؟ لأن هناك غياب للجرأة السياسية والشجاعة السياسية لتنزيل البرامج، الحكومة حاليا واضعة قدام راسها فقط النتائج الانتخابية، تحافظ على المكتسبات الانتخابية، شي حاجة أخرى ما كإناش، يعني فقط الكراسي، إنما إصلاحات هيكلية باش



يعني الأساس ديال التعديلات اللي تقدمنا بها بمشروع القانون، وعلى ذكر التعديلات قبل ما ندخل فهذا التعديلات، نسجل بكل أسف مرة أخرى الطريقة التي تتعاملون بها مع التعديلات ديال المعارضة، وخاصة فريق الأصالة المعاصر، أنا ما فهمتش علاش تتعاملو بهذا الطريقة، فين ما كان، فوق ما قدمنا ليكم التعديل تتقولو لينا هاذ الشي غادي يعني تدير الخلل في التوازنات المالية، وأن أتذكر أشنو قلتي لي السيد الوزير في أي تعديل أعطيناك ليك لا هذا غادي يجيد لينا 60 مليار، لا هذا غادي يآثر على 200 مليار، يعني ما فهمتش أش من تعديلات بغيتي نعطيها؟ واش نجيب ليك تعديلات ديال واحد الفاصلة هنا، ديال واحد الفتحة الفوق، هادو ماشي تعديلات السيد الوزير، احنا جنبنا لكم تعديلات إيماننا منا باش نعاونو هاد البلاد، وإيلا ما عندكم الشجاعة تحطو هاديك التعديلات، حنا نتحملو المسؤولية ديالها، إيلا ما عندكم الشجاعة أنكم تقربو لقطاعات معينة، فريق الأصالة والمعاصرة عندو الشجاعة باش يقولها، وما خايفين على الكراسي؛

وندخلو للتعديلات، أهم هاد التعديلات اللي اقترحنا لكم في هاد مشروع قانون هو، إنسجاما مع توصيات لجنة المحروقات، التوصيات ديال لجنة المحروقات وأنا أستغرب، السيد الرئيس المحترم، قبل قليل هاز شي ورقة بانتي لي مكتوبة بالفرونسي، قال لك التوصيات ديال لجنة المحروقات ما فيهاش ما يشير للضرائب، ها التوصيات، الفقرة الثالثة، مراجعة المنظومة الضريبية ها هي بالعربية، كذلك دراسة التجارب المتعلقة بالضريبة على الإستهلاك الداخلي، أنا تايان لي، ما كاين شي وضوح كثر من هكا، ونجيو لينا بلا حشمة بلا والو ونقولو ما كاين شي، إنسجاما مع التوصيات ديال اللجنة قدمنا قدمنا لكم تعديل حقيقي ومحوري يعزز المالية العمومية، قلنا لكم يا ودي هاد الناس تيرجو مزيان، الله يعاونهم، واحنا بغينا يربحو، هادو شركات مواطنة

نصلحو المالية ديال البلاد، ما كاينش عدالة جبائية، كاين نفقات جبائية ب3300 مليار أنا ماتفهمش كيفاش تتقولو عندنا العجز وهاذ الناس ما تقدروش توصلهم، في أي مشروع قانون، ما يمكن تلقى هذوك الناس اللي عندهم الإعفاءات الضريبية وأنا أقصد القطاعات الرئيسية تيتقاسو؛

المقترح الثاني فين تجيبو الفلوس تميمين العقار العمومي، مختلف الوزارات والقطاعات عندهم العقار لا يستعمل، مختلف القطاعات الوزارية من فلاحية، الأوقاف، السياحة، مختلف القطاعات الوزارية كاين عقار لا يستعمل، مورد هام للمالية العمومية، ولكن ما بغيتوش تقبوسوه، نزييف حاد؛

المقترح الثالث هو المؤسسات والمقاولات العمومية، أنا أستغرب يا أخي أستغرب صراحة كيفاش احنا الدولة كتنشأ واحد المقاول عمومية من أجل الربح، فإذا بها تتخسر كل سنة والأكثر من ذلك، تتعاونوها بالملايير فالمطلوب إعادة هيكلة بعض هاد المؤسسات واللي ما منها فائدة خاصها تباع، ولكن ماشي تبيعو بحال هاذ الشي اللي خرجتو فيه هاذ الأزمات، درجتو فندق المامونية، هذا خيار غير صائب هذا خيار غير صائب، هاذ المعلمة ما علاش؟ من افضل الفنادق العالمية دائما ممتلي، كيفاش هاذ الناس تبيخسرو مفهومهم، هاذي خاصها إعادة الهيكلة، الناس اللي ما تيعرفوش يخدمو يتبدلو، الحزم في التعامل مع المالية العمومية؛

الإقتراح الرابع هو الرفع من تضريب بعض القطاعات، هو عندو علاقة اللي قلنا قبيلة بالمنظومة الضريبية، كاينين قطاعات اللي الله يجعل الباركة، راه الريحة أعطت أو أعطت أكثر من القياس، ما يمكنش نشوفو قطاعات تراكم آلف الملايير أو نبدأو نقولو لا أحكة راه احنا غاديين في الزيزي وما نقيسوهومش، ولا إيلا كان اتفاق مبطن مع هاذ القطاعات، لذلك من خلال هاذ النصائح اللي أعطيناكم في فريق الأصالة والمعاصرة، كانت



الشركات الخاصة، المؤسسات ديالكم اللي تدير رواج الألواف الملايير وتتخسر سنويا تتعاود تخسروها انتما وزدتو عليها 50% ديال الضرائب 0.5 من le chiffre d'affaire حسبو عليها 0.75 يعني 50% ديال الزيادة، علاش؟ دائما تتمشيو لداك الحيط القصير ما تتعرفوش كيفاش تجيبو الموارد، مشيتو الأجراء العمود الفقري ديال الدولة، الموظفين مساكن للتخفيف عليهم جينا لكم واحد التعديل بسيط بلاصت 30 ألف درهم ردها 36 ألف درهم المصاريف القابلة للخصم ياك قلت لا، قلنا لكم أسيدي التحمل العائلي هاد السيد هذا عندو واحد الوليد راه دابا تيكون عندو غير واحد ولا 2، مشاو الناس لقدام تيكون عندهم 8 و 10 دابا غير واحد الولد ولا 2 عندهم 360 درهم، قلنا لكم أسيدي 360 شحال درهم في النهار قلنا لكم زيدهم غير درهم وجاوبتونا قلنا أسيدي كاينة 60 مليار ديال التكلفة أنا ما فهمتش هاد المنطق اللي تتعاملو به السيد الوزير، راه المفروض أن الناس اللي تيساهمو أكثر نخففو عليهم ونقلبو على مصادر أخرى للتمويل ماشي نعاود نوركو عليهم أكثر، على كل حال كاين الكثير ما يتقال تنظن نخلي الفرصة لأخي وصديقي المهاجري يتكلم أكثر في المجال الاجتماعي؛

ونختم بكرة أخرى أنني نتمنى السيد الوزير أنه يتوفق في المهمة ديالو وكذلك أتمنى للحكومة أن تنجح في مهامها، ومرة أخرى أقول وأؤكد فريق الأصالة المعاصرة ومن ورائه حزب الأصالة والمعاصرة يهيمه كثيرا نجاح هذه الحكومة، لأننا في الأول وفي الأخير مواطنين وننتمي إلى بلد واحد، نتمنى التوفيق لكم إن شاء الله أقول قولتي هذا وأستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، المتدخل الأخير السيد النائب هشام المهاجري.

وبغينا واحد العدد بحالهم يربحو، ولكن نظرا للظرفية الاقتصادية ديال البلاد نزيدو واحد البركة، شحال 6% شركات ديال المحروقات، الشركات ديال الاتصالات، قلتو أودي لا، والغريب في الأمر شكون اللي غيقول لا؟ بعض الإخوان، اللي واحد المدة اللي ما خلاو منبر إعلامي ما خرجوا فيه، لا، هادو خصهم يعطوننا 1700 مليار، لا سيدي راه كذا وشي اتهامات فريدة من نوعها، إيلا كاين شي نفاق سياسي بحال هكذا ما عمري شفتو، كرهتونا في السياسة صراحة، والله إيلا كرهتونا في السياسة، الواحد ملي يبقى يتبدل الوجه بهاد السرعة هادي، بناقص؛

كذلك التوصية التالية لتخفيض سعر المحروقات في الأسواق الداخلية والتخفيف من العبء على المواطنين، قلنا أودي نقصو واحد درهم في المحروقات، بطبيعة الحال، بواحد الآلية مع الوزارة ديال الحكامة، يعني، يضمنو بالضبط هداك الدرهم اللي حيدنا على المازوط ولصونص ينعكس مباشرة يعني في الأسواق الداخلية بالبومبة، في البومبة بالعربية تاعرابت، قلتو عاوتاني لا، استغرب يا أخي أستغرب، جينا لكم تعديل آخر ديال التضامن وقلنا نعطيو مثال في ريوسنا، نبادو بريوسنا كبرلمانيين وكحكومة ونعطيو مثال هاد الشعب، وقولو ليه احنا اللي غادي نتضامنو، من غير هادوك الشركات، ديك المجموعة ديال الشركات ديال البورصة اللي قلتو فوق من.. شحال أسوي مهاجري؟ قلنا فوق من 40 مليار ياك؟ او voila ، قلنا احنا نتشاركو معكم نعطيو واحد الموقف اللي يحسب لنا، مع الأسف الشديد ما خديتو بهاد التعديل، ورفضتوه وخرجتو العينين، لا، قال ليك، مع الأسف الشديد، لا، هما راهم خايفين على ريوسهم وداك الشئ، ما فيها باس، تضريب الخسائر، أنا هادي جاتي عجب صافي جابت الحكومة واحد التعديل ما لقيت له لا رجلين، لا يدين ما عمري شت أنا شي شركة تتخسر ونديرو لها التضريب وعطيتكم أمثلة في لجنة المالية بالمؤسسات العمومية باش ما تقول هذا يتدافع على



الخامس، نهار الاثنين كيخرجو التلاميذ، نهار الثلاثاء كييجيو لو الأساتذة، نهار الأربعاء كيدخلو الأطباء، غادي نوصلو للقطاعات الإجتماعية.

قبل ما نبدا نقاش ديال مشروع قانون المالية ديال سنة 2019، ضروري خاصني نرجع بكم لسنة 2012، أنتما كحكومة كتقولو بأن أنتما استمرار للحكومة السابقة، أنا فهاذ المداخلة السيد الوزير ما غاديش يكون عندي بزاف ديال الأرقام، غنعطي 2 ديال الأرقام نتمنى جواب حقيقي، سنة 2012 حكومة بدات صندوق المقاصة ب 55 مليار ديال الدرهم وقلتو درتو الإصلاحات ودرتو وفعلتو وتركتمو وحاربتو مالمين 4+4 والأغنياء وهاذ الشي كيمشي لهنأ وهاذ الشي كيمشي لهنأ، المهم واحد 55 مليار كانت كتضخ في المجتمع بينات الحقيقة ديالها فين كتمشي، لأن مالمين 4+4 والأغنياء حتى واحد ما جا لشارع محمد الخامس، باقين ناشطين بخير وعلى خير، قلنا 55 مليار هاذ الشي اللي قالت الحكومة، صندوق المقاصة في سنة 2019 فيه 17 مليار ديال الدرهم، يعني كتعضرو على واحد 40 مليار ديال الدرهم في سبع سنوات، وفرتما الحكومة ولكن خلصها شي حد هي راه وفرتما الحكومة من الميزانية ديالها، خلصها شي حد، كنتكلموا على 280 مليار خرجات من المجتمع، هذا الرقم شاط للحكومة، المديونية دخلات عليها الحكومة في 2012 مديونية الخزينة ما كنهضرش على المديونية العمومية، دخلات على 380 مليار ديال الدرهم، اليوم السي إدريس جطو جا لهنأ قال لينا كايينة 670 مليار ديال الدرهم، يعني الفرق تقريبا ديال 300 مليار، على 280 مليار هاذو 2 ديال الأرقام غير فسروا لي السيد الوزير الأثر ديالهم على هاذ المجتمع والأثر ديال هاذ الإصلاحات كيبديتو في سنة 2012 وكى تليتو، ودرجة الاحتجاجات اللي كانت سنة 2012 فين وصلات؟ وأنتما غي فسرو نا هاذ 2 ديال الأرقام وقنعونا وقنعو المغاربة راه ما كايين حتى شي مشكل،

النائب السيد هشام المهاجري:

شكرا، ويسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد وزيرين،

إخواني أخواتي النواب المحترمين،

تتميما لمداخلة السيد رئيس الفريق السي محمد أبردرا عن فريق الأصالة والمعاصرة فريق في المعارضة البرلمانية قانونية ودستورية بالإضافة لفريق الاستقلال للوحدة والتعددية والزميلين في فدرالية اليسار، بديت بهاد كلمة المعارضة القانونية والدستورية اللي منصوص عليها في النظام الداخلي، لأن من بركات هاد الحكومة، أن كايين بزاف ديال المعارضات كايين معارضة برلمانية فتوية، كايينة معارضة شخصية لجهة من الجهات، حتى اللي كييجلس يستمع لنا داخل هاد القبة أو داخل اللجان إيلا ما كانش كيدير الكلمات المتقاطعة مزيان، ما يقدرش يعرف هاذ النائب فين ميدان كايين واش في الأغلبية ولأ في المعارضة، هاذي من بركات هاذ الحكومة، بالإضافة للمعارضة الشعبية، المعارضة الشعبية ولآت يعني أمر حتى اللي ما كانش كيخرج أنا عجبني واحد الفيديو ديال واحد الشاب دايرو تيقول إلا الجن اللي باقي لهاذ الحكومة ما خرجش احتج عليها، أما الإنس بجميع أصنافه راه خرج احتج، احنا كمعارضة في الأصل كنطلبو بإصلاح هاذ الشي اللي كيحتجوا عليه الناس، واحتياطيا كما يقول المحامون الله يجازيكم بخير شوفو مع السيد رئيس الحكومة ومع السيد عمدة الرباط ووالي الرباط وسعو شارع محمد الخامس بعدا شوية فين يحتجوا الناس، وديرو ليهم شوية ديال الظل وشوية ديال هاذ وشوية ديال المرافق، لأن الإحتجاجات دابا خصكم تباو تعطيونا برنامج الجلسات وبرنامج الإحتجاجات اللي كايينة في شارع محمد



الشركات ناقص 3.5 مليار، النقابات ما قدرتشو تجلسوا معاهم في الحوار الاجتماعي بغيت غير نعرف أنا شكون اللي مرتاح هاد الحكومة، أي حكومة سياسية في العالم كتكون واحد الفئة مرتاحة وواحد الفئة متضررة، أنا غير وريوني الفئة اللي مرتاحة ونمشي معاهم، بالطبع هاد الشي أدى لتراجع التصنيف السيادي ديال المغرب، من bb+ يعني أفق مستقر إلى أفق سلبي، السيد وزير المالية التحليل ديالوا كيقولك آ نظرا للمديونية نظرا لنسبة العجز، وكنرجع وكنقولك في سنة 2012 السيد الوزير، نسبة العجز كانت ناقصا 7.3%، والتصنيف السيادي ديال المغرب بقا مستقر، ولكن علاش 2012 خرجنا من عنق الزجاجة، كان الربيع العربي والإحتجاجات صادر المغرب العربي، الخطاب الحكيم، ديال جلالة الملك، ديال 9 مارس، والإصلاحات الدستورية اللي الدارت، والبداية اللي كانت ميزانة ديال الحكومة السابقة في تنزيل الدستور وتوافقنا على الدستور وخرجنا وقلنا للعالم نشكل الإستثناء ولكن ماعرفتوش دبرو المرحلة، ما عرفتوش تكملوها، علاش جاتكم فرصة باش تبينو للمغاربة بأن السياسيين قادرين يديرو شي حاجة للأسف، كانت الخطب الملكية، كتجي فيها توجيهات كبرى، ومؤخرا ولينا كنسمعوا خطب ملكية ولا كيقول لكم 1، 2، 3، 4، التاريخ واش ما حسيتوش بالفرق، ما حسيتوش بأن حنا السياسيين خالفتوا تنوما علاش خلافاتكم، خلافاتكم غير متجانسين، غير متجانسين، نمشيو الإنتخابات، ما متافقينش، ما متافقينش رجعو ولكن حب الكراسي وحب المناصب والملذات وما يأتي من كراسي هو اللي خلاكم تبقاو متشبتهن وتهلكوا السياسة وتخلكوا البلادنا معاهم.

كان من المفروض في المعارضة أنناقش معاهم البرنامج الحكومي، لأن أنا صوت ضد البرنامج الحكومي ما شي صوت ضد الأشخاص ولا ضد الأحزاب، ولكن برنامج حكومي لحكومة مشكلة من ستة أحزاب، ببرامج انتخابية مختلفة، بمرجعيات

هاذ الكلام اللي كنتكلم عليه أشنو دارنا فهاذ من مورا 7 سنين ديال هاد ديال الحكومة؟ جا الاحتجاجات اللي تكلمت عليها هي مشاكل في الصحة، مشاكل في التشغيل، المشاكل في التعليم غادي نرجع ليها، وفي العدالة المجالية الفوارق المجالية أشنو دار فهاذ الشي كامل؟ دار أن الحكومة دخلات على حراك اجتماعي اللي ربما هو تراكم ديال تدبير الحكومة السابقة، بدينا بالحسيمة، دزنا لجرادة، دزنا للهجرة، دزنا لهذا، الحمد لله الحكومة كانت كتناور تتلوح هادي على على PAM تلوح هادي على هذا، هاد الآخر ديال الساعة ما لقات على من تلوحو ولآت كتلوح على بعضيتها، ولكن باش تفسر اللي هاد الشي راه ما كاين التفسير ليه، نفس الشيء انعكاس والتدبير السيء لهذا الحكومة من النشأة ديالها، أنا كنعقول بأن التدبير أحنا في فريق الأصالة والمعاصرة نهار 8 أكتوبر مشينا للمعارضة، هزينا يدينا مشينا للمعارضة شكلو حكومتكم، التدبير ديال تشكيل الحكومة 7 أشهر، وكأنهم يدبر جماعة قروية وما يدبرش رئيس جماعة قروية في تشكيل التحالف هناك التحالف، لا هذا ما يكونش معايا هذا ما يكونش هذا هذا ما يدبرش هذا 7 أشهر واحنا كنستناو، تشكيلات الحكومة، هاذيك 7 شهور كانت عندها واحد الوقع على الإقتصاد والسيد وزير المالية راه جاي من القطاع البنكي وكيعرف بأنه عدم الرؤية والإنتظارية هي اللي كتعطي أزمة اقتصادية *la visibilité* ما كانتش 7 أشهر، وتشكيلات الحكومة كيفاش دبرات الأزمات تالمغاربة، جا حراك الريف كان واحد المنطق واحد، التجاهل، التصريحات غير مسؤولة، مجل دابا البارح ولا ول البارح كنسمعوا نظرية المؤامرة، المهم هداك الشيء دائما منهج واحد اللي كاين، وفي الأخير التدخل الأمني والمحكمة، هاد الشي كلو كانت عندوا تكلفة اقتصادية، كانت عندوا تكلفة حقوقية، كانت عندوا بزاف ديال، هاد الشي هو اللي أثر والنتيجة خرجات لكم فلبلاصة، هاد العام الضرائب على



القروي كاع ما كنبدلو ديك الساعة عندكم كنبشوفو غي الشمس إمتي كطلع و كنبدمو وكنعسو مع من اللي كطيح الشمس، ما كاين كاع اللي مسوق لكم بدلوها، والله كاين الراجل اللي ما مبدلها هاد المدة كلها كنبدلوها 4 دالمرات هو كاع ما متبعكم، الناس كتفنيق تخدم على سميتو اللي كتب لها الله كتاكلها وكنعس، ولكن التدبير السيئ ديالكم، فعلا هداك الاستدعاء المشؤوم اللي خرج في 12 د الليل وقال باللي الحكومة غتجتمع غدا باش تبدل الساعة وانتشر كالهشيم في مواقع التواصل الاجتماعي وخرج اش با يخرج، وتفتتات سموم واليوم شكون الضحية، الضحية وليداتنا اللي سمعنا خرجو باش يحتجو حتى الشعارات اللي نتجها المجتمع انما كتحملو مسؤوليتها اللي دبرت الشأن العام، احنا مازال ما دبرنا الشأن العام، أنا شخصيا تأملت بغيت هادوك الوليدات يدخلو السياسة، بغيت هادوك الوليدات يعرفو بأن الصوت دياهم غدا وانخرطهم في العمل السياسي هو اللي غادي يمكنهم باش يشاركو في القرار، ولازلت أتذكر والأحزاب الوطنية كتحببها اللي دخلات العمل التلاميذي ودخلات السياسة للإعداديات والثانويات السبعينات وفي الثمانينات، ماشي أحزاب اللي جرات الوليدات وكتهضر لهم في وديهم والخبار في رسوكم وداك الشئ، لا، العمل في مشروعية هي اللي عطت النتيجة أما جري هنا وقول ليا في ودي وتلقاو في المقر فلا في فلا في ما خدامش، إخواني داك الشئ اللي وقع أمام البرلمان يسائلنا جميعا أحزاب، نقابات، ومجتمع مدني وبالدرجة الأولى الحكومة، والحكومات السابقة راه قلت ديك النهار منين وقع الحادث ديال داك الوليد اللي دربو الأستاذ ديالو مهما بحتتم لأبنائكم عن مؤسسات تعليمية خاصة وعن جامعات خاصة ونوادي خاصة، فلن تجدو لهم مجتمع خاص ليعيشو فيه والله إيلا لقيتوه، داك الشئ اللي نتجتو هو اللي غتلقاو والله ولدك واخا يكون ماشي وزير يكون دكتور يكون وزير يكون كيما بغا يكون غيتعمل مع المجتمع اللي نتجتوه انما اللي ساهمتو

مختلفة، وأنجزت في 6 أيام آش غادي يعطيك هذا البرنامج الحكومي، مجموعة من سنفعل خطة إستراتيجية، سنحدث هذا، خمس سنين ديال هاد الشئ، خمس سنين ما كاينش شي إجراء هنا بالأرقام ما كاينش، ما كاين شي إجراء اللي غادي يحسوا به المغاربة، الإجراءات اللي كيحسوا بها المغاربة، هي اللي كيجيبها السيد وزير المالية اللي كتبد عليهم 31.12 نهار الأول في العام كتصبح الضرائب مبدلا، والكلام الآخر كاين اللي غادي يبقى كاين اللي غادي يتسنى، الإجراءات اللي كيحسوا بها المغاربة هي ديال الضريبة راه ما كاينش شي إجراء اللي كيحسوا به في واقعهم، وغادي ندوزوا لهاد الشئ وحدة وحدة، سأعفيكم من البرنامج الحكومي، لأنه عارف من نهار الأول ما مبني على الواو، واش نتعاملو معاكم كأنكم حكومة تصريف أعمال، أكثر من ذلك غنعطيكم أبسط الأمور، والله ما قدرتوا تصرفوها، وآخر قرار ديالكم ديال الساعة بين على بأنكم حكومة تصريف الأعمال ما قدرتوش عليها، آخر قرار، احنا لسنا ضد الساعة، ولكن ضد التعقيم، ضد الإستهتار بالشعب المغربي، وبالرلمان المغربي، ربما القرار ديالكم أن تصنت للسيد وزير الوظيفة العمومية البارح قربت نقتنع، ولكن كيبين على هاد الشئ اللي كنبقول، الحكومة غير متجانسة، الحكومة ما متافقاش، رئيس الحكومة كيتعامل مع كل وزير بوحده، واش غدا في الإنتخابات ديال 21 غتهزوا تقولوا لنا لا لا أنا كنت مسؤول غير على هاد القطاع لا أنا ما كنعرفش هاد القطاع، إيلا نفرضو كلامكم صحيح وعطيتو الدراسة في مارس يعني كاين احتمالين، يا نستمر في الساعة الصيفية، التوقيت الصيفي، يا نبقاو في التوقيت الشتوي، وعلاش هاد القرار ما يتخادش مع الدخول المدرسي؟، علاش ما تجيبو بين البين وتخطو القرار اللي درتو وتوجهوه لنا في الصيف وتهمضو مع وليداتنا وتهمضو مع رجال التعليم وتهمضو مع النقابات والله المغاربة ما غيحسو بالساعة، والله ما كاين اللي غيسولكم، أ حنا في العالم



أنتما اللي درتو القانون، القانون 113.14 واضح، المادة 111 إخراج نص تنظيمي المتعلق بين اختصاصات عامل عمالة الرباط ورئيس جماعة الرباط، علاش ما يخرج؟ آخر أجل لخروج المرسوم خاصو يكون 17 ديسمبر، 7 ديسمبر 2017، هادي الحكومة ما كتحتزمش حتى القوانين ديالها، ونجيو نبدأو نعتو الناس، لأنهم خدوا موقف صريح وكيبينو، يعتصمو حقهم، نجيو نوصفهم بالداعشيين، وا ورينا أنت أش كتقدير؟ أنت رئيس حكومة تحالف القانون؟ تفعيل مجموعة من الصناديق جبتها في البرنامج الحكومي، المتعلقة بالجهوية المتقدمة، صندوق التضامن بين الجهات، صندوق التأهيل الجانبي الاجتماعي، صندوق التضامن بين الجهات غوتنا العام اللي فات حتى عيينا ومشينا للمحكمة الدستورية ناضو دارو فيه واحد 700 مليون ديال الدرهم، القرار الوزاري لتنفيذ هاذ المرسوم مازال ما خرج، علاش؟ شهر 11 هذا، علاش؟ واش ما كيناش جهات متضررة في المغرب؟ ما كيناش جهات محتاجة هذيك 700 ملون ديال الدرهم، ها هاذ الشئ كنهضر معاكم بالوراق وإيلا بغيتو الأرقام في المراسيم نجبدهم ليكم، صندوق التأهيل الاجتماعي *la mise en niveau social* كيختص ب5 القطاعات، 5 القطاعات اللي كيغانيو منها المغاربة: الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، الطرق، والمواصلات، 5 القطاعات كيخصنا احنا الناس دالعالم القروي، عرفتي شحال خصصات ليكم الحكومة السيدات والسادة النواب، 10 دالمليون ديال الدرهم ل34 مليون مواطن مغربي، 30 فرنك لكل مواطن، *la mise à niveau sociale* هذه هي أرقام الحكومة، هذه هي أهداف الحكومة، وهذا هو دخول الحكومة في المجال الاجتماعي وفي تقليص الفوارق المجالية، وغنرجع لتقليص الفوارق المجالية ما تخافوا شي، الحكومة كتجي كتدبير الشعار ديالها باش دات المغاربة محاربة الفساد، مزيان، محاربة الفساد ما كتتمش بالشعر وبالإنشاء، أنا تبعت لأن الحمد لله

في التربية ديالو في غياب الجميع، أنا أحمل المسؤولية للجميع، بغض النظر على اختلاف في مع رئيس الحكومة، ولكن الكلام اللي سمعتو أكثر ما ضرني رئيس الحكومة أثر ما ضرني فتيات شابات وشبان كيتكلمو هداك النوع ديال الكلام بيناتهم، أمر مؤسف يسائلكم جميعا ويسائلنا جميعا ونحن منكم.

دأبا غادي ندخلو في شوية ديال التفاصيل شوية ديال أحلام اللي حلمناها معكم، تكلمتو لنا على الجهوية المتقدمة من 2011 من المرسوم جلاله الملك، في 9 مارس خرج دستور من أحسن الدساتير في العالم، الجيل الثالث، هنا كسياسيين انتما كحكومة ولا برلمان بقيتو كتراوحو مكانكم 30 شهر خرجتو قوانين تنظيمية، أش غنقول لك باقي فيها كلها ما يتقال والحكومة منين بغات طبق هاد الشئ كاملو كتلاعب في المراسيم، المرسوم اللي خاصو يخرج هو الأولاني والله مازال ما خرج، المبدأ ديال الجهوية المتقدمة يعتمد بالأساس على إعداد التراب، على التوجهات الوطنية والإسراع بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب، المرسوم ديال التصميم الجهوي لإعداد التراب مازال ما خرج اليوم، خرج واحد المرسوم مرتبط بمرسوم في المادة 2 اللي غيتشكل واحد اللجنة وطنية وزارية اللي غتعطينا الخريطة دالمغرب أشنو غنديرو فيه مازال ما تشكلا تش، يعني مرسوم حابس مرسوم، حابس قانون، وخلينا الجهات كتعموم صايبو البرامج الجهوية ديالهم وبدوا كيحلمو ومشات الفلوس لمكاتب الدراسات لا أساس لهاد الشئ كل واش زعما كتقولو الجهات سيرو قصرود أنتما تما شوية، وبعديو منا نخدمو، للأسف البداية ديال الحكومة في الجهوية المتقدمة فاشلة، واليوم أنا كنتحدى بأنه باقي ما خرجاتش، المراسيم كلها ديال الجهوية المتقدمة كتلتزمو، علاش المرسوم ديال جماعة الرباط ما يخرجش، ونجيو نوصفو الناس بالداعشيين ونوصفو، أودي اخرج غير المرسوم، عاد تجي توصف الناس، علاش آخر أجل واش الحكومة اللي ما كتحتزمش القانون حكومة كتحتزم راسها،



والزبونية والنقابات والأحزاب وهذا دياي وهذا ولد خالتي وهذا ولد عمتي هو اللي خارج علينا.

مشاكل التعليم، أنا بعدا كنتاسف وقتنا ليك السيد وزير المالية وغناود نقولها ما يمكنش نحضر على قطاع التعليم في غياب المسؤولين عن التعليم، ولكن ضروري ما نتكلم على القانون الإطار اللي جيتو بها، بعدا السيد رئيس الحكومة في البرنامج الحكومي ديالو قال التسريع، التسريع أبريل 2017، أكتوبر 2018 تسريع هاذو وصلنا القانون الإطار للبرلمان، 17 شهر 18 شهر باش يخرج لعندنا وصلنا احنا، وقانون الإطار شحال فيه؟ فيه 8 مشاريع قوانين، 8 ديال الوثائق مرجعية و6 ديال المراسيم تطبيقية والله إيلا ساليتهها في 2022 ولا 23 ما يقولها حد لحد، هاذيك الساعة كيف قلت ليك غتلقاو هاذ دارو شي وزارة التعليم دولية بجميع اللغات وتلقى دبا الطلبة تيقروا في دارهم ما بقاو محتاجينكم لا للوزارتكم لا والو، غتلقا هاذ الشي وصل في 2023 عاد تجي أنتما تخرجو القانون الإطار غير من التشريع ومن البرلمان، إيلا بقيتو غاديين بهاذ الطريقة باش غاديين دبا.

في الصحة، أنا دخلت في الصحة والمشاكل دياها، أودي غير ذاك راميد اللي صدعتو لنا به روسنا 11 المليون ونصف 11 المليون ونصف، غير قولي آس اعطيتو للمغاربة؟ واش اعطيتوهم لاكارط ديال لاسورانس اللي عندكم أنتما الوزراء والبرلمانيين؟ كتفلاو على المغاربة، ردو لهم شهادة الضعف، بحال لا دبا تتعذبوهم، الراجل إيلا مشى غير مستشفى إقليمي قبل ما داز من centre de santé يردوه، إيلا مشى لل CHU وخا فيه الموت ما يدخلوهش، يقولو ليه حتى تمشي تموت في المستشفى الإقليمي ديالك عاد تجي عندنا، آس هاذ التبهديل؟ هاذو مواطنين مغاربة راه ما كاينش شي حاجة اسميتها راه كاينة تغطية صحية ديال الغني ديال الفقير، أنتما غير قطعو واحد 12 ورا غير 45 غير 12 كلم وشوفو التغطية الصحية كي دايرة! فاش

القانون التنظيمي للمالية لزمكم، ألزم الوزراء يجيبو لنا مشاريع نجاعة الأداء، بمؤشرات وأهداف واضحة يتحدى شي وزير يجيب لي دار هدف محاربة الفساد والمؤشر باش غيحارب الفساد، نتحدى أن دوزت البرامج ديال نجاعة الأداء دالوزارات كاملين، ومنهم ديال السيد وزير المالية، وأعطيتو الرؤية، محاربة الفساد تتم عبر المناهج، ما كيديروهاش السياسيين اللي كيديروها الإداريين، المناهج حتى في المال العام، وعبر تحفيز الموظفين، وقتلو خلصو الناس، إيلا بغيتي الناس ما يسرقوش خلصوهم، خلصو الموظفين العموميين اللي كيشغلوه، وهنا كنسألوه روسنا، 112 مليار في الوظيفة العمومية، أين المردودية ديال هاذ 112 مليار؟ واش المغاربة، المغاربة راضيين عليها؟ ها أنتما بغيتو تديرو غير الساعة مشيتو ل...، بغيت تديرو ديرو الساعة مشيتو لشركة خاصة أمريكية، فين هي المردودية ديال 112 مليار؟ ما عندناش الأطر؟ ما عندناش الكفاءات؟ أبدا، كاينين أطر وكفاءات وكشتغل وكتخدم في المغرب، ولكن ما كنعطيوهاش قيمتها، إما نعطيو اللي ديالي وهذا معاي في الحزب وهذا ما معياش في الحزب وهذا كذا، هاذ الشي هو اللي كاين، والكفاءات إيلا كاع دارت شي ملف وكهزها شي واحد اللي كيعرف كيفاش يوصل ويوصلها لواحد ومنين يبغي ينزلها ما يعرفش ينزلها لأنه ماشي هو مول الفكرة، هاذ الشي اللي كنعانيو منو المغرب، 112 مليار تسائلنا جميعا، أغلبية ومعارضة، لا تسائلنا الأموال، تسائلنا المردودية، واش المغربي اليوم راضي على الإدارة العمومية ديالو، واش المغربي اليوم قابل بغض النظر، كاين مكاسب اجتماعية تعطات، ولكن اليوم كل شي كيتكلم على الدستور، المسؤولية بالمحاسبة أنا ما هضرتش على الوزير ولا هضر على رئيس الجهة ولا هضر راه هضر على المشكل ديال المحاسبة للمغاربة كاملين، اللي ف شي بلاصة خصو يدي الخدمة اللي كيتخلص عليها، ولكن للأسف المحسوبة



برنامج تقليص الفوارق المجالية تكلمتو واعدتونا على 50 مليار ديال الدرهم التعليمات السامية، ديال صاحب الجلالة، وأنا راه تنقول كلامي وكنتمحمل مسؤوليتو كلنا فرحنا سمعنا الخطاب ديال سيدنا هنا، خصّو للعالم القروي 50 مليار 22 ألف مشروع على أساس الالتقائية la convergence شنو دارت الحكومة؟ مشات شافت هاذوك الجهات غتعتيهم واحد 7 ديال المليار ديال الدرهم ولا 6 ديال المليار، تلقّات لها من الجهة الاخرى لا أنتما هزو عليا 40.4% القطاعات الوزارية كيتيهم لهم واحد مليار و800 ولا 2 دالمليار وداك مليار و500 مليون اللي كان في صندوق تقليص الفوارق المجالية اللي كاين عبر التاريخ، كيجمعو الفلوس في واحد الصندوق 4 د المليار في العام، بالإضافة ل 3 د المليار ديال الجهات السي العنصر عاجبو هاد الكلام، 3 د المليار ديال الجهات، وكيقولو كنفذو برنامج، وفيه الالتقائية، واسيدي أنا كنطلب تخرجو لجنة التحقيق وتقبلو هاد الالتقائية فين كاينة، راه كل واحد كيدير براحو السيد الوزير المالية، راه ملي كنجمع الفلوس، كتعاود ترجع للجنة الإقليمية، كيجلس المدير ديال الصحة كيقول أنا غندي البرنامج اللي كان عندي، كيخرج لمدير التجهيز كيقولو أنا غندي الطرق الإقليمية اللي كانت عندي، كتجي L'INDH هي خدمة L'INDH عمرنا ما نكرو خيرها علينا حنا في العالم لقروي، كدير خدمتها والفضل دابا كيخرج للجهات، هادوك المشاريع اللي كتدار، يا إما فلوس الجهات يا إما فلوس L'INDH. أما القطاعات الحكومية فكدير خدمتها اللي كانت خصها تدير قبل ما يكون هذا البرنامج، وإيلا كان شي واحد باغي يقابني يجيب معايا، نجيبو إقليم، 3، 4، 5، اللي عجبكوم د الأقاليم، ونشوفو ثاني الالتقائية فين كاينة. السيد رئيس الحكومة علاش كيقول لنا؟ كيقول ليك أودي الالتقائية، يعني غندخلو لواحد الدوار ونديرو الماء، الضوء، الطريق، والجهة تدير الإختصاصات ديالها،

غبتداو تقبلوا تخترعو أنتما شي اختراعات، أشنو تتقولو آش قال ليك السي إدريس جطو رئيس المجلس الأعلى للحسابات مشيتو تنديرو راميد تتهيأو بنية الاستقبال هاذ الشي ما تخرج بهاذ راميد حتى تهيغو بنية الاستقبال، حتى يكون عندكم مستشفيات حقيقة عاد عطيو للناس les cartes، خليوهم عايشين كيف كانوا، دبا تتقولو درنا راميد درنا راميد فينا هو هاذ الراميد؟ أنا تقدمت ليك السيد وزير المالية بتعديل بغينا غير نفصلو، دبا صندوق دعم التماسك الاجتماعي فيه الفلوس، كيدير الراميد كيدير الأرامل، يدير التيسير، يدير كذا، جا المجلس الأعلى للحسابات ضرب ليكم كل شي في الزيرو، صندوق الصيدلية المركزية فيه مليار وشي حاجة ديال الدرهم، وغنشوفو في الصحافة راه تحرك الضوء على هاذ المدير الجهوي ما فرقوش هاذ المدير الإقليمي دار به السياسة، وما لنا على قوة هاذ الصناديق؟ راه راميد واضحة، راه تغطية صحية ما قدرتوش تنديرو نظام معلوماتي اللي يوحد بين les ségma وبين هاذ الشي؟ وإيلا الإدارة ما قدراتش تدير هاذ الشي تراجع تقول ما عنديش، وتقول للمغاربة ما كاين لا راميد لا صحة، رجعو للفاسوخ ورجعو لذاك الشي اللي موالفين تنديرو مخينة وقضيو الغرض، ما تتفلاوش علينا تقولونا كاينة عندنا الصحة في المغرب، أنا والله العظيم ما بقا ليا والو وندير اعتصام قدام وزارة الصحة على الفرملية أقسم لكم يمين، والله ما نخلي الناس ديال شيشاوة تجي، أنا بعدا كنتخلص كنفذ 100 درهم في النهار، نبقي جالس تما حتى يجيبو ليا فرملية والله ما نخليهم يجتجو، على فرملية جماعة قروية ما فيهاش فرملية فيها 10 آلاف ديال الناس! كنطلب على فرملية برلماني قال ليك! وكيجيو الناس يجتجو عليا أنا في البرلمان يقولو قدام البرلمان! كنطلب من السيد رئيس الحكومة يدير شي بناية في طريق زعير فيها التساع واللي بغى يجتج يمشي يجتج على رئاسة الحكومة، أما احنا راه الغالب الله راه ما عندناش.



كثير لاولو، ومآمنين بهاد الشي داك الشي علاش ما صوتوش، يا إما متواطئين مع ها الناس، هادي ما عندهاش تفسير، أنا لا أسمى شخصا ولا حزبا ولا كيف ما بغا يكون نوعو، ولكن اللي قرينا في وسائل الإعلام واللي سمعنا من آراء ديال الناس القياديين في الأحزاب، خلانا نتسائلو إيلا كان هاد الشي اللي كيقولو هاد الناس صحيح، أودي خصنا نقلبو هاد الناس نردوهم فحاهم فحال القطاع البنكي، علاش قطاع الأبنك كيرجو الفلوس مزيان، كيخلصونا مزيان، كيعاونو كيساهموا في الإقتصاد الوطني بحسب الأرباح دياهم، انما بنينا عليكم انتما، على التقرير ديالكم، على التصريحات ديالكم، على التصريحات ديالكم للصحافة، لأنه قطاع المحروقات قطاع مربح، ومشيئا معاكم، وملي جينا للتصويت، صوتتو ضدنا، زعما اللي كيجلس فديك لجنة المالية، إيلا فهم شي حاجة أنا نقدم استقالتي من السياسة.

تقديم تعديل آخر جابوه الإخوان في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، .. يعني مرجعية محافظة، حتى واحد ما كايغيرها طالبوا من أجل صحة المواطن، من أجل الرفع من الضريبة على الخمر، شيء جميل، كي درناها في التدخين درناها في الخمر، حزب إسلامي بمرجعية إسلامية كيصوت ضد هادي، فسروها ليا إيلا فهمها شي واحد، إيلا فهمها شي واحد يفسرها ليا، راه ملي جلست أنا مع ديك اللجنة، والله وما كنت كتعرف للكلمات المتقاطعة مزيان وكتعرف الأسماء والأشخاص، ما يمكنش تفهمش آش طاري في المغرب، ما يمكنش، ما يمكنش تفهم، بزاف ديال الحوايج خفت لا نزيد شوية، كنظن وغادي نرجعو، ملي قلت زيد غادي نرجعو للحكومة والمعارضات اللي شكلت لنا، كي قلت لك حرموتونا حنا في الأصالة والمعاصرة نهار 8 أكتوبر مشينا للمعارضة، ما فيها لا تعويضات، ما فيها حتى حاجة وتزاحمتو معنا فيها، الحكومة احتجوا ضدها وزير خرجتو عليه محمد الخامس، واحد يومين هادي ولا ثلث ايام وقفة

الاختصاصات الذاتية ديال الجهة هي تجي تخلق لي الراج الإقتصادي في داك الدوار، ماشي دوز ليك الطريق، إيلا صادقتو على قوانين الجهوية وما عرفتوش علاش صادقتو من الأساس فين هو مبدأ التدبير الحر في الجهات؟ الناس كيجيو تنفدو ليها بفلوسها 3 د المليار والله العضو ما عارفش أش طاري، والله رئيس الجهة.. ما كاينش التداول حتى في البرامج، ما كيعرفوش أشنو واقع تما، موظف احسن من رئيس الجهة، وكنقول كلامي في البرلمان، الحمد لله عندي الحصانة.

باقي آخر ملف، اللي كما قال الزميل ديالي النفاق السياسي، داب 2 كلمات، تقرير اللجنة الاستطلاعية حول المحروقات كايين. والتصريحات ديال القياديين الحزبيين كايين، حنا في فريق الأصالة والمعاصرة أشنو قلنا؟ حنا أولا ما كنعقولوش الريح حرام، ما كنعقولش التجارة حرام، كنعقولو الإستثمار والتجارة والريح هو اللي غيخلق الخير لهاد البلاد، ولكن هناك الريح الغير أخلاقي حرام. داب جاو جهات قنعونا عبر وسائل الإعلام بأنه كايين ربح غير أخلاقي، جهات من الأغلبية الحكومية، قلنا مزيان، ما نقلبوش حنا على استرجاع لا، واحد القطاع مربح، قطاع الاتصالات وزدتونا قطاع المحروقات، مزيان هاد الناس يريجو الفلوس، مزيان يستثمرو لنا يديرو لنا الأمن الطاقوي ديالنا، مزيان ما نتسناوش حتى يجي عاود شي واحد من شي بلاد كيف طرا LASAMIR وتمشي 44 مليار، بعدا ما فهمتش كيفاش التحول، كانت شركة دابا جاو 4 د الشركات، المهم هذا كلو كنت كنوضعو بين قوسين، داب بغيت غير يفسرو لي هاد الناس، إذا كان الريح فهاد القطاع اللي كنعقول، علاش ما صوتوش معنا؟ حنا جينا بغينا نرفعو ما غنعقولوش لهاد الناس علاش ربحتو. ولكن غنعقول لهم، طبقا للفصل 39 من الدستور، انتما كترجو مزيان خالصونا مزيان، يعني 2 د الحوايج غير انتما كذبتو على المعارضة باش تديرو POLYMIQUE سياسي، وراه ما كايين لا ربح



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيدات والسادة النواب، نرفع الجلسة، تفضل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس فريق العدالة والتنمية سي إدريس الأزمي الإدريسي تناول الكلمة بإسم الفريق، بناء على النقاش الذي راج في لجنة المالية وهي مناسبة في كل سنة أن يعلن عن المواقف العامة والمواقف المرتبطة بمناقشة قانون المالية، وقد تناول في مداخلته عدد من القضايا كما تابع الرأي العام، ابلاقي أسيدي، مالك؟ في تسيير الجلسة، في تسيير الجلسة..

السيد الرئيس:

نستمعو، نستمعو لنقطة نظام.

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

لأن كانت عندك الفرصة تمة كنتي كتقدير المهارات والمغالطات والأكاذيب..

السيد الرئيس:

تفضل، تفضل السيد النائب..

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

اسمع لي، اسمع لي، السيد الرئيس، السيد الرئيس..

السيد الرئيس:

تفضل، تفضل..

احتجاجية أمام البرلمان فيها برلمانيين، لقيناهم غيدخلو لقاع البرلمان يقولو آش بغاؤ، هاد الحكومة بركتها تبارك الله حتى المعارضة حرموتونا منها، راه ايلا بغيتو المغاربة يفهمو، ايلا بغيتو المغاربة يحترموا الحياة السياسية ونخلقو الحياة السياسية اللي دار شي موقف يتحمل مسؤوليتو، حنا في المعارضة، انتم في الأغلبية في الأغلبية، خلّي المغاربة يفهمو شوية، اللي حل التلفزة وكيلقى داك الشي ما كيفهمش، واحد المفهوم بدا كيدخل هاد الايامات، المفهوم ما بين الحكومة وما بين الدولة، أنا راه قريت التربية الوطنية قرايتي غير على قد القياس، عرفت بأن الحكومة هي الجهاز التنفيذي للدولة، ما قرأناش شي حاجة من غير هاد الشي، وتتحمل المسؤولية في الميزانية وفي الخالية، ملّي كنتجي للبرلمان ونقولو درنا للأرامل درنا كدا درنا كدا درنا تسيير، الله يجازيكم بخير، ولكن ملي كيكون شي تدخل أمني ولا هذا، آه الدولة، شكون هي الدولة؟ وزير الداخلية راه المرسوم ديالو، أنا راه قريتو، راه جزء من الحكومة، ومن هاد المنبر كنتحيي، كنتحيي رجال الأمن، كنتحيي القوات المساعدة، الناس فعلا، اللي حنا محاكينهم، حنا كبرلمانيين وكسياسيين ما كانتش عندنا الجرأة نناقشو قانون الحريات ديال 58 ونخرجو قانون الإضراب، ونعاودو قانون التجمعات ونشوفو راسنا فين بغينا نرسمو هاد الحريات في المغرب، واش نوسعوها او لا نقلصوها، ها رجال الأمن كيطلبو القانون، ولكن في غياب حكومة سياسية منسجمة، الإدارة راه كتعرف 2 ديال الحوايج غير تلي المطالب ديال المواطنين ولا تدير القانون، والسياسي هو اللي كييجي يقنع المغاربة بالأولويات في غياب هاد السياسي راه اللي كيوقع هو بأنه كتخليو احتقان ما بين الإدارة والمواطنين، حنا في المعارضة، ايلا عيبتو اجيو نقترحو عليكم نتعاونو معكم، وشكرا السيد الرئيس.



النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

كانت عندو الكلمة، كانت عندو الكلمة باسم باسم الفريق العدالة والتنمية، ضراتك، ضراتك.. لا كنتي كتدير.. الملاحظات، السيد الرئيس كانت عنده الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية..

السيد الرئيس:

خليوا السيد النائب يكمل، أنا في التسيير باقي أنا باقي ما فهمتش أشنو باغي يقول، خليوا السيد النائب يكمل.

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

ماشي تفضلا منك، ماشي تفضلا منك، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

خذ الكلمة إذا أردت أنت السيد النائب، أي نائب أي نائب له الحق في طلب نقطة نظام، أنا ما فهمتش رد الفعل ديالك السيد النائب بصراحة ما فهمتش رد الفعل ديالك أنا أسير الجلسة في إطار النظام الداخلي ونستمعوا لبعضنا من حق أي نائب أن يطلب نقطة نظام، طبعاً في تسيير واحنا أنا باقي ما فهمت أشنو باغي يقول السيد النائب خليني نفهم أنت متقدم في الفهم أنا متأخر في الفهم، خليوا السيد النائب شنو باغي يقول..

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

كنشكروك السيد النائب على الديمقراطية ديالك وعلى توفير الأجواء الملائمة والمناسبة لكي نتحدث بشكل ديمقراطي، أنا تحدثت على السيد رئيس فريق العدالة والتنمية وكانت المقاطعة ديالي داك الشيء علاش هما ما بغاوش يعني نكمل هاد الكلمة، تكلم من خلال هذه الورقة، وجا السيد النائب وتكلم عن السيد الرئيس وقال بأنه تحدث بورقة فيها اللغة الفرنسية، شوف السيد الرئيس مازال ما كملت..

السيد الرئيس:

باختصار باختصار..

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

لأن المداخلات يجب أن تكون مبنية على قناعات ماشي ردود عن المداخلات وإلا الكلام الذي قيل وصف بأن السيد رئيس فريق العدالة والتنمية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، لا لا شوف احنا نتحرموا، السيد النائب، نحترم مواقف كل المتدخلين والمتدخلات ولهذا من فضلكم يكون واحد الشوية ديال احترام للرأي الآخر، تفضل السيد النائب إذا أردت أن تتقدم بنقطة نظام، تفضل السيد النائب، لكن بدون جدل من فضلك تفضل السيد النائب باختصار.

النائب السيد محمد أبدالار (نقطة نظام):

أنا أتفهم الحالة ورد الفعل ديال الأحباب ديالنا وصحابنا وخوتنا، لكن ما تقولنيش شي حاجة ما قلتهاش، لا تقولنيش راه غير ولد عمي قالها، شوف أنا ما اتهمتكش بالكذب بصيغة أو بأخرى، ولكن إيلا فهمتوا داك الشيء اللي بمفهوم خاطئ أنا لا أتحمل المسؤولية دياله لكن إلا بان لكم أنه هاديك المسألة راه السيد تيوضح واحد الورقة مكتوبة باللغة الفرنسية أساءت إليكم، فإني أسحب هذه الكلمة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا رفعت الجلسة، فنستأنف على الساعة الثالثة.